محضر الجلسة 398

التاريخ: الثلاثاء 4 جمادى الأولى 1425 (2004/06/22)
الرئاسة: السيد محمد فاضلي الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين
التوقيت: ثلاث ساعات وعشرون دقيقة ابتداء من الساعة الثانية وأربعين دقيقة بعد الزوال.
جدول الأعمال: الأسئلة الشفوية.

السيد محمد فاضلي رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد أشرف المرسلين.
بسم الله أعلن عن افتتاح الجلسة
السيد الوزير المحترم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
طبقا لأحكام الدستور، والنظام الداخلي للمجلس سيخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عنها. وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال. أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاعكم على ما جد من مراسلات فليتفضل السيد الأمين مشكورا.

المستشار السيد علي سالم شكاف، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس، الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من يوم الثلاثاء 15 يونيو الجاري إلى غاية يوم الثلاثاء 28 منه. عدد الأسئلة الشفوية 34 سؤالا. عدد الأسئلة الكتابية 14 سؤالا. كما توصلت رئاسة مجلس المستشارين بقرار للمجلس الدستوري يحمل رقم م د: 574.04 بشأن الطعن الذي قدمه السيد علي الخضراوي، ملتمسا فيه إلغاء نتيجة الاقتراع الذي أجري يوم 6 أكتوبر 2003 لتجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين في نطاق الهيأة الناخبة المكونة من أعضاء غرفة الصناعة التقليدية لجهة الشاوية ورديغة، وأعلن على إثره انتخاب السيد على طلحة عضو بمجلس المستشارين وقد قضى المجلس الدستوري برفض طلب السيد على الخضراوي الرامي إلى إلغاء نتيجة الاقتراع الذي اجري يوم 6 أكتوبر 2003.
كما توصلت رئاسة المجلس برسالة من السيد المستشار عمر ألدخيل يتبنى فيها مقترح قانون يقضي بإحداث وكالة وطنية للسلامة الصحية للمواد الغذائية الذي تقدم به سابقا المستشار السيد أحمد العلمي. كما توصلت رئاسة المجلس ببيان صادر عن الاتحاد البرلماني العربي في الذكرى الثلاثين لتأسيسه وقد تضمن البيان التذكير بالجهود التي قام بها الاتحاد في تدعيم وحدة العمل البرلماني العربي الجماعي، وتعميق المفاهيم والقيم الديمقراطية وتنسيق التشريع وإتاحة الفرصة للقاء والحوار بين البرلمانيين العرب وتعزيز الروابط فيما بينهم وتوحيد أنشطتهم في المنظمات والمحافل الدولية فلنجعل من ذكرى تأسيس الاتحاد - يضيف البيان - باعثا على العمل من أجل تعزيز التضامن العربي وتعزيز المسيرة الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي الكبير. كما وردت مراسلة من السيد رئيس فريق الحركة الوطنية الشعبية يطلب من خلالها سحب السؤال الموجه إلى السيد وزيرُ العدل المتعلق بإضراب ربابنة الخطوط الملكية المغربية.
كما توصل رئيس مجلس المستشارين بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان تتعلق بجلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 22 يوليو 2004. هذا نصها:
"وبعد تبعا للموضوع المومأ أعلاه ونظرا لالتزامات حكومة طارئة تخصه. يشرفني أن أحيطكم علما إن السيد وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، سيتعذر عليه المشاركة في أشغال الجلسة العامة للأسئلة الشفهية التي سيعقدها مجلسكم الموقر يوم الثلاثاء 22 يونيو 2004، وان السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي والتكوين الأطر والبحث العلمي هو الذي سينوب عنه في الإجابة عن السؤال الوحيد الموجه إليه حول معالجة النفايات. ولأجله فإنني أرجوكم النظر في إمكانية تقديم السؤال الشفهي المذكور مباشرة بعد انتهاء السيد وزير التربية الوطنية و التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي من الإجابة عن الأسئلة التي تخص قطاعي. والسلام".

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين. أخبر المجلس الموقر أن الرئاسة توصلت بثمان إحاطات المجلس علما، طبقا للمادة 128 من القانون الداخلي. والإحاطة الأولى: الكلمة في إطار نقطة نظام للسيد رئيس الفريق.

المستشار السيد أحمد بنا:

شكرا السيد الرئيس، غير نقطة نظام تخص البث، جلسة يوم الثلاثاء 15، الجلسة الأخيرة. بحيث أن وقع اتفاق ما بينا وبين الحكومة على أنه ما نبداو الجلسة حتى ل: 3 و تنتهي مع 6:30 إلا أن البث توقف على الساعة: السادسة و15 دقيقة مما.. يعني.. وقع عدم تغطية

الأسئلة. كانت أسئلة مهمة جدا. واللي هي كانت كتمس الحكومة. والعمل الحكومي. والسؤال كان موجه إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان واللي كان حتى هو في الرد ديالو وضح للمجلس. ولكن حنا هنا نتساءل هل هاد التوقيف ديال البت كان مقصود. والسؤال كان طرح من طرف فريق الاتحاد الدستوري اللي كان يستنكر فيه غياب الحكومة وتهميشها للمؤسسة الدستورية. والغريب في الأمر، لم يبرمج في التلفزة أي برنامج، بحيث شفنا الرسوم المتحركة والإشهار من 18:15 حتى: 18:30. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نحن بدورنا اخبرنا في اجتماع المكتب البارحة أنه وقع الاتفاق بين المؤسسة البرلمانية ومؤسسة الحكومة ليتم البث بدءا من الساعة الثالثة بعد الظهر إلى الساعة 6:30 أذكر أن السيد الوزير ربما سيفيد المجلس في الموضوع. تفضل السيد الوزير.

السيد محمد سعد لعلمي، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس،

فعلا من المؤسف أن نناقش في مثل هذه المواضيع. ولكن أود أن أخبر المجلس بأن مكتب المجلس اقترح أن يتم البت إلى حدود الساعة 18:30 على اعتبار أن الجلسة لن تبتدئ إلا في الساعة الثالثة ووعدت السيد رئيس المجلس الذي اتصل بي هاتفيا بأنني سأتصل مع المسؤولين في الإعلام وسأجيبه في هذا الشأن. وفعلا في صباح ذلك اليوم أي يوم الثلاثاء الماضي في زوال ذلك اليوم أخبرت السيد الرئيس بجواب أجهزة الإعلام بأنه نظرا لالتزامات سابقة لأجهزة التلفزيون حيث أنه هناك المباريات المتعلقة بكأس أوروبا وقبلها بعض الالتزامات الأخرى المرتبطة بالإشهار، والإشهار مهم وأساسي بالنسبة للقناة التلفزية. فإن إدارة التلفزة تقترح على البرلمان أن تتوقف في الساعة السادسة والربع وبالتالي إذن فالحكومة أخبرت في الوقت المناسب الأجهزة المسؤولة داخل البرلمان بأن البث التلفزي سيتوقف في الساعة 18:15 وأن الحكومة تتأسف غاية الأسف أن جوابها على سؤال الفريق المحترم، فريق الاتحاد الدستوري. لم يبت في التلفزيون لأنه لو تم بته، ربما لكانت الأمور قد توضحت أكثر لدى المهتمين ومتتبعي الشأن البرلماني. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. المباريات مهمة، الإشهار مهم البرلمان كذلك مهم ومهم جدا. نرجو أن نتوفق مستقبلا على صيغة تضمن نقل عمل البرلمان إلى الرأي العام خصوصا، وأننا سبق وأن اتفقنا مع الحكومة لخلق قناة برلمانية تنقل عمل البرلمان والتعريف بالمؤسسات الوطنية لكي يتمكن الشعب المغربي من معرفة مؤسساته ليكون رأيا حول المؤسسات. إذن سنتداول في هذا الموضوع في اجتماع المكتب المقبل إن شاء الله لنضع ضوابط لهذا المجال.

إذن لو سمحتم، حضرات السادة الوزراء، حضرات السادة المستشارين، سأعطي الكلمة للسيد رئيس الفريق الكونفدرالي ليحيط المجلس علما بقضية طارئة.

فليتفضل السيد الرئيس مشكورا.

المستشار خالد لهوير العلمي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزيران،

إخواني المستشارين،

يشرفني باسم الفريق الكونفدرالي العمالي، أن أحيط مجلسنا الموقر والرأي العام الوطني والحكومة أيضا بما يجري في الحقل التعاضدي. نظرا لأهميته على الوضع الصحي وخدمات الفحوص والعلاج بالنسبة للمنخرطين، إذ وفي الوقت الذي تنعدم فيه الديمقراطية في جميع التعاضديات على مستوى انتخاب المنخرطين لمندوبيهم واعتماد التعيينات والبقاء بصفة مندوب مدى الحياة وتكليف المندوب بالتسيير الإداري العادي واليومي في بعضها، باستثناء التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية التي تحرص منذ 1992 على تنظيم استحقاقات ديمقراطية وشفافة باعتماد انتخابات عامة معلن عنها في الجرائد الوطنية وبجميع المدن المغربية وتكون مفتوحة على كل المنخرطين. نشير في هذا الصدد إلى انتخابات 1992 و 1999 والتي أفرزت وجود أغلبية في التسيير وأقلية تمارس حقها الكامل والمكفول في المعارضة البناءة وعلى مستوى جميع أجهزة القرار.

هذا المناخ الديمقراطي مكن هذه التعاضدية من الانفتاح على محيطها الخارجي و إطلاع الرأي العام الوطني على تدبيرها وخدماتها وماليتها ومشاكلها أيضا، كما مكن من تحقيق إنجازات هامة كتقليص ملفات المرض و تحسين ظروف استقبال المنخرطين و توسيع شبكات مندوبياتها ووحداتها الاجتماعية على ربوع أقاليم المملكة وهو ما أثار ارتياحا ملحوظا لدى عموم المنخرطين رغم الصعوبات والاكراهات التي تواجه

أجهزتها. وهي صعوبات واكراهات ترتبط بمخلفات العهد السابق، أي ما قبل سنة 1992. هذا في الوقت الذي كان على الحكومة ان تعمم هذا المناخ الديمقراطي على باقي التعاضديات خدمة للتغطية الصحية بالمغرب كورش من أكبر الأوراش المفتوحة على الإصلاح، نجد بعضهم يحرك وسائله التواضلية ومواقعه الحكومية وغير الحكومية لعرقلة مسيرة تحديث هذه التعاضدية ودمقرطتها حتى لا تشكل تجربة قد تكون رائدة في التاريخ التعاضدي بالمغرب، نأسف لهم وعليهم، ونؤكد للجميع أن مجال هذه التعاضدية كطموح ديمقراطي مفتوح على الإسهام البناء بالأفكار والإبداع خدمة لمصالح المنخرطين التي تعلو ولا يعلى عليها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة في نفس الإطار للسيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري، فليتفضل مع رجاء الرئاسة الانضباط بالوقت نظرا لكثرة المواد التي سنتناولها جميعا في هذه الجلسة إن شاء الله.

المستشار السيد أحمد بنا:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

الإحاطة اللي احنا جبناها للمجلس الموقر إحاطة تهم هاد الوقت اللي احنا كنعيشوه الآن هي نتائج امتحانات الباكلوريا والمراد من الإحاطة ديالنا هادي هو تسليط الضوء على موضوع الساعة بامتياز والذي فجر موجة سخط عارمة في أوساط آباء و أولياء تلاميذ الباكلوريا أعني هنا النتائج وظروف اجتياز امتحانات البكلوريا بموجب السنة الدراسية 2003 - 2004.

السيد الرئيس، الأرقام في موضوعنا هذا لها كل الدلالات، ولا شك أن أحسن تعبير من كل الجمل، مهما كانت معانيها فعموما لم يتجاوز المعدل الوطني للنجاح في الباكلوريا نسبة 28,22٪ بما في ذلك فئة الأحرار. كما أن أزيد من 94000 مترشح لم يسمح لهم باجتياز الدورة الاستدراكية. فإلى ما يعزى هذا؟ هل يا ترى مستوى المترشحين لا يرقى إلى المطلوب؟ إم أن الخلل راجع أساسا إلى المنهجية التعليمية المتبعة من طرف السلطة الوصية؟ وأخطر من هذا وذاك ألا يعزى الإخفاق في بعض الحالات إلى نوعية الامتحانات التي بلغنا ببعض نماذجها المغلوطة أو المطروحة بشكل غير صحيح، ولدي - السيد الرئيس، أيها الحضور. السادة المستشارين - أمثلة مثبتة لأقوالي هذه، اسمحوا لي بإعطائكم فكرة عنها. ولو أنها تقنية، فمادة الفيزياء التمرين الثالث السؤال 2 من خلال المعطيات يتبين أن ليس هناك تماسك النواة، وهذا ما يتناقض مع فرضية أينشتاين، أي ليس هناك فرق بين الميكانيك الكمية والميكانيك الكلاسيكية.

امتحانات الباكلوريا وقعت فيها أخطاء و بكل اختصار. وقعوا أخطاء في الفيزياء و الكيمياء الطريقة باش توضعوا الأسئلة توضعت بطريقة فيها أخطاء علمية وهذه بشهادة المختصين فالمطلوب الآن هو فتح تحقيق فيما يخص هاتين المادتين. إذن الحكومة الآن، أو سياسة الحكومة الحالية أنها ما قادراش تستوعب التلاميذ اللي اجتازوا الباكلوريا للولوج إلى المدارس العليا. ما تاخدش واحد الطريقة غير سليمة هذا نوع من التحايل على الطلبة وآباء وأولياء التلاميذ كيسهروا سنين باش يوصلوا الابن ديالهم للباكلوريا، والباكلوريا الآن أصبحت في المغرب هي المفتاح ديال مستقبل أي شاب شاب، رغم أنني ما غاديش نطرق - السادة المستشارين - للأخطاء فين كاينة، فأنا الآن كفريق الاتحاد الدستوري كنطلبو فتح تحقيق حقيقي فيما يخص هاد المادتين، الفيزياء و الكيمياء لأنه الأرقام اللي أعطاتنا النتائج هي ما 22٪ و لا 28، ستة للأحرار و 22 للتلاميذ اللي هو مسجلين و94 ألف طالب ما عندهاش الحق باش تدوز الامتحان الاستدراكي. إذن الحكومة واجب عليها أنها في الامتحان الاستدراكي تستدرك الأخطاء ديالها، وتحاول تعرف الحقيقة لأنه الطريقة باش كيتحط الامتحان طريقة غير سليمة، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة في نفس الإطار للسيد رئيس فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية في إطار المادة 128 فليتفضل.

المستشار السيد مولاي إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

المحترم السادة الوزراء المحترمين،

الزميلة و الزملاء المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات القانون الداخلي لمجلس المستشارين، أتشرف بأن أحيط المجلس الموقر علما بما يلي: لا يمر علينا يوم إلا وطالعتنا الصحف حول إضراب جديد تخوضه فئة اجتماعية من الوظيفة العمومية أو شبه العمومية أو غيرها. آخرها هو إضراب شغيلة الموانئ

المرتقب اليوم وأعتقد أن الشغيلة في إضراب وما أدراك ما الموانئ لما في ذلك من أهمية قصوى.

السيد الرئيس، زملائي المستشارين المحترمين، بعد سلسلة هذه الاضرابات المتوالية التي أضحت كل أسبوع تعرفها بعض القطاعات وظفوا الجماعات. موظفا القطاع الفلاحي. موظفو الصحة، العدل، الشغيلة التعليمية، ناهيك عن إضراب ربابنة الخطوط الملكية التي تضرر من جرائها الاقتصاد الوطني حيث ناقشنا في الأسبوع الماضي مدى هذا الضرر البليغ على الاقتصاد. واليوم ها هي شغيلة الموانئ تستعد لخوض الإضراب بل تخوضه. نحن في فريقنا متشبثون بحق الإضراب الذي يضمنه الدستور وفي هذا صحة سليمة للديمقراطية والنظام الوطني لتحقيق المكاسب للفئات الاجتماعية على حد سواء.

وبقدر ما نساند هذا الحق الكوني المتعارف عليه دوليا، بقدر ما نساند حق المواطنين في قضاء مآربهم وحاجاتهم الإدارية و تلبية مطالبهم و خاصة إن كانت مشروعة وحيوية. ما ذنب المواطنين الذين يعيشون على أنقاض تراكم الأزبال في المدن؟ ما ذنب رجل أعمال ضرب موعدا في مدينة خارج الوطن لبيع منتوجاته و تخلف عن موعده؟ ما ذنب مواطن تخلف عن زيارة طبيبه؟ ما ذنب مواطن أو عاطل عن العمل أو طالب إن هو أراد تصحيح إمضاء أو مصادقة على وثيقة إدارية ولم يتمكن من ذلك وذلك مُ المصالح المعطلة للمواطنين.

السيد الرئيس، السادة المستشارون، إن الحكومة تتحمل المسؤولية في هذا كله ألا وهو ضمان الحد الأدنى للخدمة العمومية كما تتحمل مسؤولية فك النزاعات وذلك باقتراحات ملموسة وحوار بناء لتقرب الرؤية بين رب العمل والشغيلة ولفرض القانون. أين هي سلطة الدولة؟

إن إضراب شغيلة الموانئ المرتقب سيكون له عواقب سلبية، الذي كان من الممكن السيد الرئيس حله بهدوء، خاصة وأن الأمر ليس كبير، فالتاجر والفلاح والصانع والمصدر والمستورد والمواطن متخوفون من هذا الإضراب الذي سيضر بمصالحهم وبالتالي بمصالح المواطنين والاقتصاد الوطني، على الحكومة، وهي الوصية على جميع القطاعات، أن تتدخل لفرض احترام القانون، لأن المعادلة في الديمقراطية إن لم تستعمل أحسن استعمال انقلبت إلى خلل اجتماعي واقتصادي، أقول الاقتصاد الذي ينبغي له أن يكون نشيطا وصحيحا باعتبار القلب النابض للسوق المغربي وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الكلمة للسيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار في إطار المادة 128.

المستشار السيد الحبيب العلج:

شكرا السيد الرئيس، لقد كلفني السيد رئيس الفريق لأتكلم لإحاطة المجلس بالموضوع التالي:

السيد الرئيس، الإخوة الوزراء، في الحقيقة تدخلنا اليوم ربما البعض عايش فيه وهو تذمر العائلات المغربية اللي عاشتو هاد اليومين نتائج الباكلوريا. 160 ألف عائلة كلها باتت كتبكي لأنه 17 سنة ولا 18 سنة و هي كتربي واحد الولد ولا واحد البنت باش تقريها وتوصلها للباك و تدي الباك و ما تديش الباك. تصوروا أب أسرة أنفق حياته كلها باش يقري ولدو باش يفرح بيه واحد النهار وما يديش الباك. يقولوا ما عندكش الحق حتى تدير الدورة الثانية الاستدراكية. تصوروا هاد المستوى تصوروا أنه خاطبنا شعب مدة كبيرة، مدة كثيرة أنه غادي يكون هناك إصلاح. تصوروا في هاد المجلس الموقر تقبلنا في ميزانية الدولة أنه تعطي أكثر من 25٪ ديال الميزانية. سمحنا في كل شي. سمحنا في الصحة. سمحنا في الحدود. سمحنا في جميع المسائل ديالنا في سبيل إنعاش التعليم في سبيل الأولاد ديالنا لأن احنا عرفنا بأنه ما عندناش البترول ما عندناش الفلاحة ديالنا مهددة بالعولمة بقى لنا غيرَ العنصر البشري هو اللي بقى راس مالنا، هو اللي غادي نخدمو به، هو اللي غادي نطلعو به المغرب..

تصوروا اليوم، بعد سنة واحنا كننتظرو، يقولوا لنا جوج على ثلاثة ديال المغاربة ما صالحينش، ديروا المغرب في العالم في هذا الموضوع تصوروا راسكم آ المغاربة في هذا العالم فين راكم؟ جوج فيكم على ثلاثة ما صالحينش، جوج على ثلاثة ما عندهمش المستوى باش يوصلوا للمعدل. 17 سنة أو 12 سنة وهو كيقرا باش يوصل لواحد المستوى أنه ما صالحش، آش المعنى ديالها؟ المعنى ديالها أنه 12 سنة ديال القراءة والكتابة في التعليم كلها غلط؟ اللي كتجي حتى الباك عاد كنستدركو أن هاد السيد ما صالحش يا عجبا! ولا هادي سياسة حكومية كتقول لك أنني اليوم باش نشغل هاد الناس كنطلب الباك. و باش تهدم هاد المشاكل اللي عندي ديال البطالة وديال الناس اللي كيتظاهروا على هاد الباك كاع ما نعطيهش. آشنو هاد الشي هذا؟ واش

حنايا غادي.. واش بغينا حنايا.. الفرق اللي ما بيننا و بينكم احنا ديالنا كنبهوم كيتصلحوا المهم أعجبكم الكلام، على كل حال..

اللي بغينا نقولو أن الإحاطة أنه تذمر الشعب المغربي يمكن لنا نقيسو كل شي غير ما نقيسوش فلذات الأكباد ديالنا راه هو الاستثمار الوحيد اللي عندنا راه العنصر البشري اللي عندنا وراه احنا هاد الأزمة ما خصهاش تمر نبغيو نتمناو مجلس حكومي يخصص جلسة خاصة بنتائج الباكلوريا و بموضوع التعليم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم لكلمة للسيد رئيس الاتحاد الديمقراطي. فليتفضل

المستشار السيد بلحاج الدرمومي:

السيد الرئيس السادة،

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات، إخواني المستشارين،،

احنا هاد الإحاطة خاصة بوزير الاتصال و التعامل ديالو مع القطب الحركي. لاحظنا هادي واحد العام ونصف السيد الوزير والإعلام الرسمي.. حقيقة كاين واحد النوع ديال التهرب من التغطية ديال الأنشطة ديال القطب الحركي غي جميع الميادين. ويوم السبت القطب الحركي كان عمل واحد المناظرة مهمة فيها أساتذة أجلاء من أوربا و من وطنيين وكانت الأطر كلها تماك، وكنتأسفو لأنه الإعلام الرسمي ما أعطاهاش أهمية. ولهذا مرة أخرى بعض التنبيهات اللي دائما عملناها للمسؤول على هذا الميدان انه خاصو يتجنب هاد التعامل مع القطب الحركي لأنه راه في الحقيقة هو أن هاد التعامل يقف أمام الاتصال بين الأنشطة ديال الهيأة ديالنا وديال المواطنين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد رئيس الفريق الديمقراطي، فليتفضل

السيد رئيس الفريق الديمقراطي سعيد تدلاوي:

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

في الحقيقة أنا كذلك آسف أن أتدخل ولكن لما تتشوف فريق محترم ديال الإخوان ديال التجمع والقطب الحركي كما جاء على لسان السيد رئيس الفريق، ودرت عملية حسابية لقيت هادي تقريبا 152 عضو اللي هي في الأغلبية، و كلها ساخطة على الحكومة، هادي مسألة خطيرة. خطيرة. وهاد الشيء اللي كاين سمعنا دابا القطب الحركي، ها هي 84 وسمعنا فريق التجمع الأخ تدخل في قضية الباكلوريا وتدخل وحقيقة أثر علينا و الناس شفناهم يعني وزير الاتصال عندو معاملة غير لائقة مع القطب الحركي. وزارة التربية الوطنية كذلك.

الشباب خصنا نرفعو لو المعنويات ديالو.. السيد الرئيس، أنا في المنصة وأتحمل مسؤوليتي على ما أقول ويسجل أنا هنا في جلسة عامة ودستورية وأتحمل مسؤوليتي. على كل السيد الرئيس أنا أقول احنا كنتمناو بقلب خالص أن وزارة التربية الوطنية رغم أنني في المعارضة. أنا كنثيق في وزارة التربية الوطنية المحترم وكنعرفو رجل مقتدر ولكن كاين واحد القطاع، السيد الرئيس، خذا الباك وقرا 7 سنين وصابو الله بواحد القانون وجا عندنا هنا لمجلس المستشارين.. ها فريق التجمع الرئيس ديالكم، لماذا الخبراء لحد الآن هادي 3 سنين و القانون ديالهم موقف تقدروا تجاوبوني يقدر رئيس لجنة المالية يجاوبني علاش؟ إيوا رئيس اللجنة هادي 3 سنين.. ماهي نقطة الأستفهام في هاد الخبراء اللي سكنوا في البرلمان؟ كل اسبوع هاهم هنا في البرلمان وموقف هذا القانون لماذا؟ ما هو السبب الذي يجعل هذا القانون يبقى موقف؟ هادو خداوا الباك وقراوا والقانون ديالهوم موقف عليها ما كيتعاملوش لماذا جميع القوانين. كاين القوانين اللي كتجي نهار الثلاث وكتدوز في اللجنة نهار الثلاث وكتدوز في الجلسة العامة و هادي 3 سنين وهو واقف هاد القانون تقدروا تقولوا لنا علاش هاد القانون هادي 3 سنين... أنت كاع ما عرفني علاش غادي نسحب، آش غادي نسحب انت بعدا عارف آش كاين واش تقدروا تقولوا لنا بعد اعلاش؟.. على كل السيد الرئيس، كنتمناو أن هاد القانون ديال الخبراء غير يتعطى لنا تفسير لماذا هاد الناس تهضمات لهم حقوقهم داخل المؤسسة عاد احنا نعيبوا على الحكومة ولا نعيبو على شي واحد آخر. نعطيو احنا المثال يعدا شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الكلمة الآن للسيد رئيس فريق الاتحاد الاشتراكي. فليتفضل.

المستشار السيد محمد الهبطي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتقدم باسم الفيدرالية الديمقراطية للشغل بطلب الإحاطة حول موضوع يشغل بال شريحة واسعة

وعريضة من الموظفين، ويتعلق الأمر بما تعرفه التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية من اختلالات خطيرة والتي كانت موضوعة بهن من طرف الوزارات المعنية. وكانت كذلك موضوع أحكام قضائية تقضي بعدم مشروعية بعض القرارات المتعلقة بالتدبير المالي والإداري للتعاضدية العامة من طرف المكتب المسير. إن سوء التدبير الذي طال هذه المؤسسة الاجتماعية...

السيد رئيس الجلسة:

نحن أعطينا الكلمة للسيد رئيس الفريق الاشتراكي. الكلمة للسيد رئيس الفريق الاشتراكي.. الله يخليكم.. حصل أنه إذا كان رئيس فريق غائب، ينوب عنه واحد من زملائه.. هذه عادة جري عليها المجلس. واش ما عندكم استعداد تستمعوا كما استمع لكم هو؟ إحاطة المجلس علما ما عندهاش قانون إلا المادة 128 لا تنص على الموضوع. الكلمة للسيد رئيس الفريق الاشتراكي. المادة 128 كتعطي لكل رئيس فريق ان يحيط المجلس علما، احنا كرئاسة الجلسة ما كنتدخلوش في الموضوع، نخليو المجلس ونخليو الرأي العام يحكم على هاد الراجل. إلى كان الموضوع عندو صبغة طارئة وكان مستساغ فله ذلك فهو غادي يتحمل مسؤولية الكلام ديالو احنا ما عندناش الحق ندخلو في الموضوع اللي بغى يطرحو على المجلس. احنا المادة 128 كتعطي لكل رئيس فريق أو من ينوب عنه كما جرت العادة، حتى انتوما استعملتوا هاد الفصل، ما خاصناش نحللوا على أنفسنا ونحرمو على الغير. الله يخليكم أنا اعطيتو الكلمة باش يطرح الموضوع الطارئ ديالو. ما عندناش حق نحكمو عليه ولما يكمل غادي نعطيوكم الكلمة.. الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد الهبطي:

إن سوء التدبير الذي طال هذه المؤسسة الاجتماعية، ما هو إلا حلقة في مسلسل متواصل للتجاوزات والاختلالات التي همت المؤسسات والصناديق الاجتماعية بدءا من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مرورا...

السيد رئيس الجلسة:

الرئاسة توصلت برسالة السيد رئيس الفريق الاشتراكي ينيب عنه الأخ اللي كيتناول الكلمة الآن. الكلمة لممثل الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد الهبطي:

قلت إن سوء التدبير الذي طال هذه المؤسسة الاجتماعية، ما هو إلا حلقة في مسلسل متواصل للتجاوزات والاختلالات التي همت المؤسسات والصناديق الاجتماعية بدءا من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مرورا ببعض جمعيات الأعمال الاجتماعية ووصولا إلى فضيحة العقود الخاصة بالتكوين المهني واختلالات التعاضديات، وبالتالي يتبين مما ذكر بأن الأموال التي يساهم بها المأجورون من عرق جبينهم من أجل تأمين مجموعات من الخدمات الاجتماعية في إطار التعاضد والتضامن هي أموال مستباحة لم تعد تنفع معها التدابير والإجراءات الاحترازية الجاري بها العمل.

إن الحكومة في إطار حرصها على إصلاح القطاع المالي والبنكي والمتعلق بحماية أموال المودعين وإحاطته بكافة الضمانات كمدخل أساسي لتعبئة الادخار وتحسين شروط تمويل الاقتصاد الوطني مدعوة إلى إعمال نفس الحرص وذلك أولا بالتدخل العاجل والصارم لوقف النزيف الذي يطال أموال المتعاضدين، وثانيا بإعادة النظر في مصادر وآليات المراقبة المعمول بها كمدخل لتعبئة الادخار الاجتماعي والرفع من مستوى تمويل الخدمات الاجتماعية في أفق التفعيل الحقيقي لمدونة التغطية الصحية التي لا يمكن أن ندخلها بدون إصلاح حقيقي للقطاع التعاضدي. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم نعتذر للمجلس على ما وقع لأنه لاشك أنه هناك خلاف أو اختلاف في وجهة النظر كل واحد يؤوله حسب مصلحته أو حسب ما يراه مناسبا. ولكن الرئاسة تؤكد لكم إنني أطلعت على المادة 128 لم أجد فيها ما يمنع فريق الاتحاد الاشتراكي من ألا يحيط المجلس بما يراه هو أنه طارئ. والآن إلى عند الإخوان الكلمة في إطار نقطة نظام، فليتفضل السيد رئيس الفريق. فقط إذا سمحتم عندنا آخر إحاطة إلى بغيتو نكملوها وندخلو.. الكلمة لآخر إحاطة. السيد رئيس فريق الحركة الوطنية في إطار المادة 128.

المستشار السيد محمد المنصوري:

السيد الرئيس، نعود مرة أخرى لموضوع سبق للحركة الوطنية الشعبية أن ساءل فيه الحكومة، نعود لإحاطة مجلسنا الموقر علما و من خلاله الضمائر الحية بقضية طارئة تتعلق بالتصعيد الخطير الذي ينذر بعواقب وخيمة والذي تعرفه الحركة الاحتجاجية لمجموعة مستقلة لحاملي الرسائل الملكية قصد التشغيل. ولا بد من التذكير أن هؤلاء المعطلين قاموا يوم 2 يونيو

الجاري بوقفة احتجاجية أمام مقر الوزارة الأولى، تدخلت وبتعليمات ومازالت إلى اليوم هذه المجموعة تقوم بأشكال نضالية أمام وزارة التشغيل وذلك لحمل الحكومة على احترام وعودها وتنفيذ التعليمات الملكية السامية الرامية إلى تشغيلهم.

ولابد كذلك من التذكير أن حاملي الرسائل الملكية قصد التشغيل قد بادروا إلى اللجوء إلى القضاء ورفعوا دعوى قضائية بالمحكمة الإدارية يطلبون من خلالها تنفيذ التعليمات الملكية الآمرة بتشغيلهم في الوزارات على اعتبار أنها قرارات محصلة يجب تنفيذها. ويشار في هذا السياق أن المحكمة الإدارية بالرباط قد قضت في ملفات مماثلة لصالح حاملي الرسائل الملكية. وما تزال هذه الأحكام الصادرة باسم صاحب الجلالة تنتظر التنفيذ.

السيد الرئيس المحترم، إن أزمة بطالة خريجي الجامعات أضحت تؤرق كاهل المجتمع المغربي. وهي كما هو معلوم حضرات السيدات والسادة المستشارين ناتج عن اختلالات بنيوية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية المتبعة و أصبحت بسببها فئة عريضة من شبابنا تعيش حالة جماعية من اليأس والإحباط والتذمر، الشيء الذي جعل منها هدفا لمافيا المخدرات أو التهجير السري أو ضحايا الانحراف بجميع أشكاله. و حكومتنا الموقرة لا يمكن أن تواجه هذا الواقع المرير تارة بسياسة القمع وتارة أخرى بتصريحات لا واقعية ولا موضوعية، تصريحات تحاول من خلالها الوعد بتحقيق نسب نمو مرتفعة في القطاعات الاستثمارية أو الإنتاجية أو الخدماتية، وتصريحات تحاول أن تقنع أن نسبة البطالة في تراجع والحقيقة المرة التي تعيشها الطبقة الشعبية تؤكد وبدون مزايدة، أن الواقع الموضوع غير ذلك، الأمر الذي يجعلنا اليوم نتساءل بإلحاح وبمسؤولية عن مدى توجيهات الخطاب الحكومي في مجال التشغيل ونسرع للتحذير ألا تلجأ بعض الأطراف الحكومية المعنية إلى اتهام السادة المستشارين ووصفهم مجددا بأوصاف قدحية من قبيل ما سمعناه تحت هذه القبة المحترمة كممارسة الديماغوجية والتضليل مصطلحات غريبة تُستعمل ضد الأغلبية من بعض أعضاء الحكومة.

إننا في فريق الحركة الوطنية الشعبية نعتبر، بل نتشبث بأن القرارات الملكية السامية بمثابة قوانين. إن عطف ورعاية جلالة الملك محمد السادس نصره الله على أبناء شعبه الأوفياء لهما الأمل الذي يجعل الشباب المغربي يقاوم اليأس والإحباط والتذمر. إن العطف والرعاية المولوية هما أيضا المشجع للتمسك بأحقية الشباب المغربي في العيش الكريم الضامن للتعليم النافع، العيش الكريم للسكن الصالح. العيش الكريم للتشغيل المنتج، وفي الأخير على الحكومة الموقرة أن تتخذ ذلك نبراسا لسياسة القرب التي تعهدت الحكومة أمام جلالة الملك لتفعيل فكرتها وهل من أمل؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. إذن انتهينا من الإحاطات أريد من الإخوة في الفريق الكونفدرالي أن أستسمحهم بأن أتلو المادة 128 من القانون الداخلي للمجلس باش نكونوا في الصورة كلنا. المادة كتقول: " لرؤساء الفرق الحق عند بداية كل جلسة إحاطة المجلس علما بقضية طارئة في مدة لا تتجاوز 3 دقائق. ويجب إخبار الرئيس بهذا الطلب برسالة ساعة على الأقل قبل افتتاح الجلسة " الفريق الاشتراكي قام بهذا الإجراء. ها الرسالة قلبت عليها، لقيتها. ها 3 الدقايق حنا تعاملنا معهم. على كل حال ما حسبناش الدقائق ولكن تعاملنا معهم كباقي الفرق. بغيت نخبركم أنه ماكاينش مشكل. ما كاينش شي قانون اللي كيمنعهم ولا كيحدد لهم فاش يتذاكروا. وهاد الشي كينطبق على الجميع. ماشي على الفريق الاشتراكي. ولهذا كنستسمح الإخوان على ما حصل لأنه هذا يمكن لو يحصل في أي مجلس ولكن نحن نحتكم دائما إلى القانون وإلى المنطق وإلى العقل باش ما نضيعوش وقت المجلس. لأنه الوقت ثمين غادي نطيحو في الوقت الذي ما غاديش يغطيه الإعلام غادي نصدقو في أمور أخرى. دابا كنستسمح الإخوان نمرو لجدول الأعمال إلى سمحتوا هاد الشي يمكن نتداولوه. عندكم ممثل في المكتب يمكن نتداولو في هاد الشي على مستوى المكتب ونحددو المفاهيم ديال هاد الأمور... إذا سمحتوا غادي نفتحو نقط نظام. سأعطي الكلمة في إطار نقطة نظام للسيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار وبعده الفريق الكونفدرالي..لا بد أن تعلموا أنني أنا من يحدد من سيتناول الكلمة الأول، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار طلب قبلكم الكلمة. الكلمة للسيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار. في إطار نقطة نظام.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

السيد الرئيس، السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

إلى سمحتوا غادي تشوفوا أنني طلبت نقطة نظام منكم، وعاد السي العلمي هز يدو. أستسمح إلى بغيتي آ السي

العلمي ما كاين حتى اشكال. حنا ما عندناش.. أنا آ السيد الرئيس ورد اسم التجمع. احنا الآن في جلسة رسمية ودستورية. فإذا بأحد الرؤساء كيجبد الفريق ديال التجمع. نحن نحترم الفرق.. وشكك في موقعنا فنحن في الائتلاف، نحن داخل الحكومة نصوت لصالح الحكومة وليس عيبا أن نسائل الحكومة، فنحن نسائلها و نقدم لها النصح ومن كان يشك في ذلك فأنا أكرر أن التجمع هو في الحكومة بوزرائه وبأعضائه ويدافع عن البرنامج الحكومي الذي صوتنا من أجله في الغرفة الأولى فهذا موقعنا. شكرا السيد الرئيس. وأستسمح الإخوان.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. يعني الكلمة الآن إلى سمحتوا لممثل الفريق الكونفدرالي في إطار نقطة نظام كذلك، إلى السيد رئيس الفريق الكونفدرالي في إطار نقطة نظام فليتفضل.

المستشار السيد خالد هوير العلمي:

شكرا، بالنسبة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل لقد أدينا الثمن من أجل أنه يكون انتقال ديمقراطي حقيقي ومن أجل حرية الرأي وحرية الاختلاف ما عندناش مشكل الآن في الآخر أو في مضمون الآخر احنا تكلمنا اليوم على شيء واحد: احترام القانون أنا جالس في واحد الكرسي ديال المسؤولية. ما كنطلبوكش تحترمنا احترم القانون وطبق القانون واحترم هذاك الكرسي اللي جالس فيه. المادة 128 كتكلم على جوج الأشياء أو ثلاثة: رئيس الفريق. ما كاينش من ينوب عنه، وداخل اجتماعات المكتب قرر أنه في حالات قصوى تتم مراسلة للمكتب و يطلع عليها المكتب أنه نظرا لطارئ فإن الفريق ينتدب من ينوب عن الرئيس.

الجانب الثاني يتكلم عن فريق. كاين الرئيس و كاين الفريق. إذن احنا ما عندنا مشكل أي فريق محترم يمكن يتدخل ويعطي بل إلى حد ما يمكن نقولو اليوم أننا يمكن نديرو ثلاثاء الإحاطات كثرة القضايا والسبب واحد هو التدبير الحكومي. إذن ما عندناش هاد المشكل هذا. احنا نتأكدو على مقتضيات المادة 128 وحتى الرسالة اللي خاص تتوصل بها اللجنة رئاسة المجلس قبل ساعة حول أنه كتخبر المجلس بأن الفريق سيتدخل. هادي 3 الأشياء ما مسموحش لأي كان يدير الفقه أو يدير القراءات المتعددة والتأويلات. إذن كنطلبو من السيد الرئيس أنه يحترم القانون والنظام الداخلي رغم أننا ندرك جيدا كيف انتخب بعضهم. وكيف يتواجد البعض هنا. فخليونا نحترمو. احنا نريد تخليق الحياة البرلمانية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

أولا قبل الدخول في جدول الأعمال. لابد من وضع النقاط على الحروف. ذكر اسم الرئاسة والكرسي. لا بد أن أخبرك السيد الرئيس، لأنني عضو في المكتب. وتداولنا في هذا الموضوع لساعات طوال واتفقنا على ما يلي: أنه إذا كان الرئيس غائبا فلا يمكن لنا أن نحرم فريقا بكامله من إثارة موضوع الإحاطة. ثانيا: أن المسؤولية أعتز بها واحترمها وأقدرها. أرجو أن يكون الجانب الآخر له نفس الشجاعة ونفس السلوك.

إذن ندخل في جدول الأعمال. ننتقل إلى الأسئلة الآنية ونشرع في معالجتها طبقا للدستور وطبقا للقانون الداخلي للمجلس وعدد الأسئلة 23 سؤالا 4 أسئلة آنية موجهة إلى كل من السيد وزير التشغيل و التكوين المهني، 3 أسئلة لوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، سؤال واحد موجه، وإثر ذاك سننتقل إلى الجزء الثاني لمعالجة بقية أسئلة السادة المستشارين، نستهل جدول الأعمال بالسؤال الآني الموجه للسيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط للاجتماعي والتعاضدية العامة لوزارة التربية الوطنية للمستشارين المحترمين السادة محمد تيتنى العلوي، محمد العربي القباج، كافي الشراط، عزيز الفيلالي. فليفضل أحد السادة المستشارين لطرح السؤال.

المستشار السيد محمد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس، أولا كان الرغبة ديالنا في طرح هاد السؤال هو تجنب هاد النزاع اللي وقع الآن بحيث أنه هاد المشكل من 96 ننادي باش الدولة تتحمل مسؤوليتها فيما يخص هاد الصناديق، باش اللي عندو تسيير جيد كيأخد... ديالو جيد، اللي عندو تسيير ماشي جيد بطبيعة الحال كيخص الحكومة تتحمل مسؤوليتها فيما يخص الصناديق التي تسير بطريقة غير ديمقراطية وطريقة غير واضحة.

السؤال، السيد الرئيس: إن الوضعية التي أضحى يعيشها الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي. وتعاضدية التعليم لا تبعث على الارتياح وبخاصة ما يتعلق بتقديم الخدمات الاجتماعية نتيجة غياب أي رؤية مستقبلية لديهما بغية تطوير مجالات تدخلهما من جهة ومن جهة أخرى بسبب عدم تمكينهما لحد الآن من تقديم مقترحات قانونية من شأنها تطوير النظام التعاضدي بالمغرب بما يضمن مشاركات حقيقية للمنخرطين في تسيير شؤونهم عن طريق تنظيم

انتخابات ديمقراطية التي تكفل تدبيرا نزيها وشفافا لشؤونهم.

لذا نسائلكم السيد الوزير عن نتائج ومضمون التقرير الذي هيأته المفتشية العامة للمالية بمناسبة الافتحاص الذي قامت به تعاضدية التعليم سنة 2003 و أيضا نتائج التفتيش الذي تقوم به نفس الهيأة حاليا بالصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي؟

ما هي التدابير - السيد الوزير - التي تنوون القيام بها لكي يعقد الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي جمعه العام، ويحترم دورات انعقاد أجهزته المسيرة، وعلى رأسها مجلسه الإداري؟ كما نسائلكم السيد الوزير عن التدابير التي تعتزم الحكومة القيام بها لإعداد مشروع قانون لتحيين ظهير 63 المتعلق بالتعاضد وشكرا. واحتفظ بالوقت المتبقى.

رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال. فليتفضل.

السيد مصطفى المنصوري، وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس المحترم، شكرا للسيد المستشار المحترم على هذا السؤال. أريد أن أجيب على الأسئلة الأخيرة التي طرحها المستشار المحترم حول طريقة تسيير وتكوين التعاضديات. أذكر المجلس الموقر أن المقتضيات القانونية المعمول بها حاليا تحث على إحداث التعاضديات على مبدإ الانتخاب والانخراط لاختيار والانتداب الديمقراطي للأجهزة المسيرة لها. فإدارة وتدبير شؤون هذه التعاضديات كلها تسير على هذه القاعدة. فالأربعة أجهزة ديال التسيير ديال التعاضديات منها الجمع العام والمجلس الإداري والمكتب المسير ولجنة المراقبة. كلها منتخبة. الدولة عندها المراقبة والمصاحبة التسيير داخل هذه التعاضديات وفعلا فكرت الوزارة في تحيين الظهير كما جاء في سؤال المستشار المحترم المنظم للتعاضد لكي نتماشى مع التطورات الحالية و سبق إذن لوزارة التشغيل أن اقترحت مشروع قانون، ولكن بعض مصادقة البرلمان على قانون التغطية الصحية. فقد ارتأت على أن تتريث إلى وقت إصدار المراسيم التطبيقية الكاملة لقانون التغطية الصحية.

أما فيما يخص الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي. بغيت نقول أنه انخرط في مسلسل التغطية الصحية وكذلك باش يعطي واحد الصورة إيجابية قام فعلا إلى 31 دجنبر 2003 من أداء مبلغ يساوي جوج (2) ملايير درهم لفائدة منتجي العلاج بالقطاعين العام والخاص وفي إطار تفعيل برنامج العمل الاستراتيجي الذي تم تحديد محاوره في البروتوكول الذي اقترحته مكتب خبرة فهناك بعض النقط ذات الأهمية.

أولا: إشراك تعاضديات القطاع العام في تفعيل برنامج عمل الصندوق مع إدماج مخطط عملها ضمن البرنامج الشمولي المحدد من طرف الصندوق.

كذلك هناك مشروع مخطط محاسبي خاص بالقطاع التعاضدي في إطار تقنية متخصصة وكذلك هناك إجراء خبرة محاسبتية لحسابات الصندوق في أفق التصديق عليها.

تفعيل البرنامج المديري للإعلاميات بالصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي.

تهييئ مشروع نظام أساسي خاص بمستخدمي الصندوق والتعاضديات والشروع في توظيف أطر ذات كفاءة عالية من محاسبين و إعلاميين و..؟ لمسايرة هذه الإصلاحات.

وفي الأخير السيد الرئيس، بغيت نقول أنه فيما يخص الجمع العام للصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي. أخبر المجلس الموقر أن هذا الاجتماع سينعقد مباشرة بعد استكمال الافتحاصات المالية والمحاسبتية التي هي جارية داخل هذا الصندوق. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير الكلمة للأستاذ القباج تفضل.

المستشار السيد محمد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس. غير السيد الوزير، أولا. إلى رجعنا للتاريخ أو من 96 في الحوار الاجتماعي اللي كنا كنعتبروه، كمركزية نقابية، ثقافة جيدة التزمت الحكومة أولا لكي تتحمل مسؤوليتها فيما يخص هذه الصناديق. فالسيد الوزير قلتم أن الحكومة تراقب. تراقب من؟ وكيف؟ وما هي مسؤولية الحكومة لما أحد الصناديق لا يحترم القوانين لا فيما يخص جمع المؤسسات. لا فيما يخص تدبير الأموال، لا فيما يخص أشياء أخرى.. هاد الصندوق السيد الوزير ما كيلتزمش بالالتزامات مع المنخرطين ديالو نعطي مثال: موظف ما يحال على التقاعد في الوقت اللي كيخص الصندوق يسرع بتمكين هاد الموظف من التعويضات تيمشي إلى 5 - 6 أشهر، لماذا؟ واش كاين شي فلوس في الصندوق ولا ما كاينشاي؟ واش الحكومة عندها إلمام بما يدور

بالصندوق فيما يخص الأموال ديالو أولا؟ واش الحكومة قامت ب: Audite في هاد الصناديق باش تعرف واش هناك تدبير شفاف وتدبير سليم أم ليس هناك تدبير سليم؟

بطبيعة الحال كما أشار الأخ ديالي سابقا في الكونفدرالية. كاين بعض الصناديق أ السيد الوزير اللي كتموت، خير مثال هو الصندوق ديال البريد، صندوق الجمارك. صندوق الجمارك اللي بطبيعة الحال أفلس ورغم كل ما كانت الوزارة اللي كتمولو بين الفينة والأخرى كون هاد الصندوق بطبيعة الحال، سيوقع في كارثة و في صمت وزارة المالية على ما يقع في هذا الصندوق. فما يمكنش السيد الوزير أننا كنتفقو كمركزيات نقابية على واحد القرار في حوار أولي وحوار ثاني و حوار ثالث والتطبيق أو التنفيذ ما كاينش بطبيعة الحال ما وقع اليوم في هذه القبة هذا جزء مما يمكن أن يقع غدا لأنه أموال الصناديق في خطر. تدبير هذه الصناديق في خطر، بحيث لا يعقل أن الصندوق هادي سنوات ما يعقدشي المؤسسات ديالو. هادي سنوات ما يكونش انتخاب فيه. والآن المغرب غادي في طريق سليمة فيما يخص الديمقراطية. فلماذا هاد الصندوق ما كيقدمش الانتخابات؟ عندنا الآن - يمكن يحكم علينا السيد الوزير - هو نتائج انتخابات العمال الآن كنعرفو النقابات الممثلة ما يمكنشاي واحد الصندوق اللي بطبيعة الحال.. مثلا التعليم، كنعرفو شكون النقابات الممثلة داخل التعليم. فما يمكنشاي غرباء يبقاوا في هيمنة على هاد الصندوق، فلهذا نحمل المسؤولية للحكومة. أنها أولا تلتزم بما تم الاتفاق عليه مع المركزيات النقابية وثانيا أن تتحمل مسؤوليتها فيما يخص تدبير هذه الصناديق وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير تفضلوا

السيد وزير التشغيل و التكوين المهني:

بغيت غير نخبر المجلس الموقر أن المرسوم المتعلق بطريقة تعيين أعضاء المجلس الإداري للصندوق ومدة انتدابهم راه داز في المجلس الوزاري الأخير، وأريد أن أقول كذلك أن وزارة المالية ووزارة التشغيل تقوم بمراقبة دورية لهذه الصناديق. الآن الإشكالية المطروحة هي واش كنبقاو على الطريقة القديمة ديال الانتخاب وإلى غير ذلك أو خصنا نعيدو النظر.

أنا كنظن أنه فعلا يجب أن نلتقي ما بين كل المتدخلين باش نشوفو إلى كانت طريقة أنجع لتكوين هذه المجالس فنحن رهن إشارة كل الفاعلين في هذا الميدان لنتقدم في هذا الموضوع. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، السؤالان الآنيان الموالیان الثاني والثالث يعالجان موضوعا واحدا يتعلق بمدونة الشغل والإجراءات المصاحبة للدخول في حيز التطبيق وحدة الموضوع المتعلقة بهذا الشأن تدعونا إلى استئذانكم في الاستماع إلى العروض المتعلقة بهذه الأسئلة أولا، وسيوافي السيد الوزير السادة المستشارين بالإجابة على أسئلتهم في أعقاب ذلك.

السؤال الأول حول الإجراءات المتخذة بمناسبة دخول مدونة الشغل حيز التطبيق للمستشارين المحترمين السادة: محمد الأنصاري، محمد تتنى العلوي، كافي الشراط، محمد أبو الفرج. الكلمة للأستاذ الأنصاري فليتفضل.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

بسم الله الرحمن الرحيم،

زميلتي، زملائي المستشارين،

السادة الوزراء،

إذا سمحتم لا بد أن أذكر أنه سبق للبرلمان بغرفتيه أو بمجلسيه أن صادق على قانون مدونة الشغل منذ ما يقرب من سنة وان ذلك القانون قد صدر بالجريدة الرسمية منذ 8 دجنبر 2003 ليدخل بعد ذلك حيز التطبيق في بداية هذا الشهر، أي في 8 يونيو 2004. وبدون شك كما يعلم الجميع أن هذا القانون يعد ثروة داخل القوانين أو المنظومات الاجتماعية ببلادنا نظرا لما حظي به من اهتمام كبير من لدن الفرقاء وداخل هذه القبة. وقد طال النقاش بخصوص بنوده ما يقرب من سنتين ومن دون شك كذلك أن هاد القانون جاء ليضع تقنينات ومساطر دقيقة للمساهمة في حل النزاعات والمشاكل العويصة التي كانت تطرح بمقتضى تطبيق القوانين القديمة. وإن القانون المذكور، وخذا لا بد أن نذكره، جاء بعدة قوانين تنظيمية أو نصوص تنظيمية تصل في عددها إلى حوالي 53 نص كان من المفروض أن تخرج إلى حيز التطبيق بعد نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية. إلا أنه رغم ما بذلته الحكومة وما تبذله من مجهودات في مجال الحوار وتقريب وجهات النظر بين الفرقاء لإخراج تلك النصوص التطبيقية التي بدونها سيبقى القانون مشلولا وخاصة أن بعض النزاعات بدأت تحط الآن سواء في مسطرة الصلح، أو المسطرة الإدارية أوفي المسطرة القضائية

لازالت تتعثر نظرا لغياب جل تلك النصوص التنظيمية، الشيء الذي يدفعنا إلى مساءلة الحكومة في شخص السيد الوزير:

أولا - ما هي التدابير التي اتخذتها الحكومة وخاصة وزارة التشغيل خصوص التطبيق السليم لهذه المدونة في شتى المجالات دون أن ننسى الجهاز المهم الذي أصبح يلعب دورا كبيرا بمقتضى هذه المدونة، وهو جهاز التفتيش؟

ما هي الإمكانات المادية والبشرية التي رصدت لهذه العملية؟

وآخر سؤال: لماذا وقع التأخير لإخراج تلك النصوص التطبيقية والتنظيمية إلى حيز الوجود رغم أهميتها؟ دون إغفال - ونحن نخاطب الحكومة - أن نتساءل عن الإجراءات التي اتخذت في مجال المحاكم لتسهيل التطبيق وتسيير الموارد المالية والبشرية كذلك لهذه المدونة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. لسؤل لثاني، لكلمة في نفس لموضوع. سؤل موجه للسيد وزير لتشيغل ولتكوين لمهني حول تأخر صدور لمراسيم لتطبيقية لمدونة لشغل، للمستشارين لمحترمين لسادة علي سلم شكف، محمد بلحسن، يحيى يحيى، لحو لمربوح، لعربي سديد، لعربي لمحرشي، محمد آيت مبارك. لكلمة لأحد لسادة لمستشارين لشرح لسؤل.

المستشار السيد لحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

من المعلوم أن بلادنا تبذل جهودا كبيرة في سبيل ربح رهان التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وذلك من خلال سن مجموعة من القوانين التي تشكل ضرورة ملحة لخلق مناخ ملائم للاستثمار وللنشاط الاقتصادي وقد شكلت مدونة الشغل إحدى أهم القوانين التي التزمت الحكومة بعد المصادقة عليها من طرف البرلمان بتفعيل مضمونها من خلال سن المراسيم التطبيقية الضرورية قبل دخولها حيز التطبيق.

وفي هذا السياق تم تكوين لجنة يشارك فيها جميع الفرقاء الاجتماعيين عهد إليها بتحضير هذه النصوص التطبيقية وفعلا دخلت هذه المدونة حيز التطبيق استنادا للمادة 589 منها منذ يوم 8 يونيو الجاري. لكن مع الأسف بدون صدور النصوص التطبيقية بالنسبة لعدد كبير من فصولها، خاصة تلك التي تكتسي أهمية بالغة كالتعويض عن التسريح والمغادرة وعقود الشغل المحددة المدة على سبيل المثال لا الحصر.

وتجدر الإشارة هنا أننا في فريق العهد سبق أن تقدمنا بإحاطة في الموضوع بتاريخ 20.01.2004 تلاها سؤال شفهي آني حول أسباب تعثر أعمال هذه اللجنة. هذا التعثر فعلا أدى إلى عدم صدور مراسيم تطبيقية في الآجال المحددة رغم دخول مدونة الشغل حيز التنفيذ، الشيء الذي من شأنه أن يفرغ هذه المدونة من محتواها.

والنتيجة الآن هي أن مدونة الشغل دخلت حيز التنفيذ وهي مبتورة والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في حيرة من أمرهم نتيجة لذلك.

لذلك فإننا نسائلكم السيد الوزير: أولا لماذا لم يتم إصدار هذه المراسيم التطبيقية خلال الآجال المحددة لها قانونيا؟

ثانيا: ألا تعتقدون أنه يجب على الحكومة أن تعمل على إصدار هذه المراسيم في أقرب الآجال من أجل طمأنة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وتحقيق الهدف المنشود من مدونة الشغل؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤالين معا، فليتفضل السيد الوزير مشكورا.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا للسيد الرئيس المحترم، شكرا للسادة المستشارين على هذا السؤال المهم وبهذه المناسبة أريد مرة أخرى أن أشكر البرلمان بغرفتيه على المجهود الذي قام به من أجل المصادقة على قانون مدونة الشغل في شهر يونيوز 2003 وأريد أن أخبر المجلس الموقر أن منذ هذا التاريخ بادرت الوزارة إلى تشكيل لجنة ثلاثية مكونة من ممثلي الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين. وكانت مشاريع المراسيم مهيأة ابتداء من أكتوبر الماضي. كل القوانين كل المراسيم كانت مطروحة وبدأنا نرسلها إلى الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين من أجل دراستها وهذه - كما تعلمون السيدات والسادة المستشارين المحترمين - أن المراسيم والقرارات هي من اختصاصات الحكومة ولكن نظرا لخصوصية هذا القانون قررنا في إطار الحوار الاجتماعي أن نتوافق على جميع النصوص التطبيقية وكذلك القرارات الوزارية. وهذا شيء خاص يهم هذا القانون لأن كان فيه توافق عام حول نصوصه. فلذلك بغيت نقول للسيدات والسادة المستشارين المحترمين أن هذه

المراسيم كانت موجودة منذ أكتوبر، وفعلا بدأنا دراسة هذه المراسيم ومشاريع القرارات، وعقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات داخل الوزارة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة.

خاصة منها مارس، أبريل ومايو ويونيو، وكان آخر هذا الاجتماع يوم 16 يونيو الجاري بحيث قطعت أشواط متقدمة وأتمت دراسة ما يزيد على 85٪ من مشاريع النصوص المقدمة.

وبالمناسبة أريد أن أخبر المجلس الموقر كذلك أن المجلس الوزاري المنعقد يوم 27 ماي صادق على خمسة مراسيم، كما صادق المجلس الحكومي الأخير على 7 مراسيم. وسيصادق - إن شاء الله - في الخميس المقبل على دفعة ثالثة من هذه المراسيم المبرمجة في المجلس الحكومي القادم. واليوم ونحن نتكلم هنا في هذه القاعة. الإخوان كيعرفوا هاد الشي - مجتمعة الآن اللجنة في إدارة الشغل لكي تنافس آخر مشاريع مراسيم المدونة، وكذلك فيما يخص القرارات الوزارية ناقشنا 15 قرار وزاري كذلك يدخل في إطار تنفيذ هذه المدونة، والآن القرارات هي فوق مكتبي. لأن ما بغيناش نوقعوها قبل إخراج المراسيم اللي هي أرقى من القرارات، فهي تنتظر فقط أن المراسيم يخرجوا باش نمشيو لمستوى أقل اللي هو القرار الوزاري، فبغيت نقول كذلك أن الإشكالية اللي تطرحت فيما يخص دراسة هذه المراسيم واللي عطلت الدخول إلى حيز التطبيق هاد المراسيم، هي إشكالية التعويضات عن الإعفاء. فالحكومة فيما يخص هذه التعويضات عن المغادرة وصلت إلى صيغة نهائية توافقية تصب في اتجاه تطبيق ما ورد في مدونة الشغل. فلذلك انكبت هذه اللجنة لدراسة كل المراسيم الأخرى اللي كانت باقية مازال ما تدرساتش ففيما يخص الاستعدادات كما جاء في تدخل الأخ الأنصاري، فعلا بادرت الوزارة إلى تنظيم عدة دورات تكوينية أولا لفائدة مفتشي الشغل داخل المعهد وكذلك قمنا بعدة تدخلات قمت أنا شخصيا بأكثر من 8 تدخلات إما في غرف تجارية في أرجاء المغرب. ولي برنامج كذلك المرة الجاية إن شاء الله في آسفي وفي تازة. وكذلك قمنا بتدخلات أمام غرف ممثلي الفاعلين الاقتصاديين ديال أسبانيا، وفرنسا وبريطانيا. ولنا موعد كذلك مع القضاة وقررنا، مع الأخ وزير العدل، أننا نقدمو بواحد اليوم دراسي خاص مع القضاة يهم مفتشي الشغل والقضاة لإعطائهم توضيحات كاملة حول كل ما جاء من إجراءات في هذا النص المهم وموازاة مع ذلك كذلك هناك إعداد واحد البرنامج لتكوين مفتشي الشغل. وكذلك خلق 60 منصب شغل جديد. وغادي نقوموا بواحد المباراة. وخاصة للناس اللي تكلمتو عليهم من قبل - السادة المستشارين - حاملي الشهادات العليا. خاصة DEA وما فوق غادي نقومو بواحد المباراة من أجل انتقاء بعض مفتشي الشغل، تقريبا 60 منصب. احنا استدعيناهم وغادي نقومو بهاد المباراة وذلك من أجل تعزيز جسم مفتشي الشغل. وكذلك إعادة النظر في قانونه الأساسي وإعطائه الإمكانات المادية والمعنوية اللازمة من أجل التطبيق السليم لهذه المدونة.

وفي الأخير السيد الرئيس، بغيت نطمأن السيدات والسادة المستشارين المحترمين أن دخول مدونة الشغل حيز التطبيق. هذا لا يعني أن يكون إشكال في البلاد مدونة الشغل الآن.. يعني المراسيم التي صادق عليها المجلس الوزاري ستطبق أما المراسيم الأخرى في الأسابيع المقبلة ستكتمل مناقشتها والمصادقة عليها. فتبقى المراسيم التي من قبلها هي المطبقة. فبذلك يكون تأخير ديال واحد الشهر أظن ما فيهش شي ضرر كبير جدا فيما يخص التطبيق السليم لهذه المدونة احنا اللي كنتمناو أن هذه المدونة إن شاء الله، يكون واحد تكثيف الجهود ديال الجميع باش يكون واحد التطبيق سليم لهذه المدونة إن شاء الله اللي هي في الحقيقية أداة لتنمية بلادنا. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة للأستاذ تيتنى العلوي فليتفضل في إطار تعقيب.

المستشار السيد تيتنى العلوي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

تتشكروك على هاد التوضيحات لكن غير باش نكونو دائما الأوتار ديالنا مقادة احنا في الأول تخوفنا من هذا العمل على أساس أن المراسيم ستطرح مشاكل الآن جاوبتينا على المراسيم ولكن راه ما تنساش ما اتفقنا عليه في الحوار الاجتماعي الأخير لأنه كاين جوج مسائل أساسية لا نجاح هاد العملية ديال هاد المدونة اللي اعتبرناها أنها مدونة تطلبت واحد الوقت كثير ولاسيما في مجلس المستشارين فيما يخص المناقشات والحوارات ودخلت في الحوار الاجتماعي مع المركزيات النقابية وهو القانون الأساسي للمفتشين آ السيد الوزير، راه لا يعقل أنه نطلبو مفتش الشغل يمشي

يسهر على احترام المدونة وهو غادي على موطور هذا وضحناه وتكلمنا فيه طويل وطويل جدا، ثانيا: المحاكم الاجتماعية. راه ما كيكفيش أننا نتكلمو مع القضاة ونفسرو للقضاة كيخص محاكم اجتماعية لأن الإشكال المطروح الآن حاليا، وأنا كنحيل السيد الوزير وراه عندكم واحد العدد ديال الملفات ديال نزاعات الشغل اللي الآن 13 و14 سنة فيها نزاعات شغل ونزاعات اجتماعية ما تحلاتش راه مدونة الشغل الحالية، بجميع مزاياها راها ما غيمكنش تفيد عالم الشغل إلى ما كانوش 2 عناصر أساسية زيادة على المراسيم أي القانون الأساسي لمفتشي الشغل والمحاكم الاجتماعية راهادوا أمور ضرورية وإلا را احنا قمنا بعمل جبار شارك فيه الإخوة المستشارين كلهم البرلمانيين كلهم والحكومة ودار السيد الوزير الأول جهد كبير باش خلق واحد النوع ديال التوافق بين الأطراف ولكن راه أساسا هادو هما.. وراه هاد الشي تكلمنا فيه في الحوار الاجتماعي والتزم معنا السيد الوزير الأول مع المركزيات النقابية الحاضرة على أساس أنه بالطبع المدونة غادي تكون مصحوبة بهاديك الآليات الأساسية للتطبيق، ثانيا: أنا - بين قوسين - من خلال هاد السؤال را الآن عاود كنحذرو الحكومة في وقت التغطية الصحية لحد الآن باقي كيفصلنا بين التغطية الصحية أقل من سنة لتطبيقها، والإشكال هو أنه حتى حاجة ما مهياة. هذا هو الإشكال، الإشكالهو مشكل الوقت وما كنتعاملوش مع الوقت حتى أنه كنصبحو أمام الواقع وكنحصلو في هاذ الأمور كلها لهذا أتمنى أنه من خلال هاد السؤال أننا كل ما كيتعلق بالأمور الاجتماعي ناخذوه بجدية وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للأستاذ المربوح في إطار التعقيب. تفضل.

المستشار السيد لحو المربوح:

المعطيات التي تفضل بتقديمها حول موضوع السؤال إلا أننا نؤكد مرة أخرى السيد الوزير على أن عدم صدور بعض المراسيم التطبيقية لمدونة الشغل قد خلق وضعية خاصة وخطيرة من شأنها أن تشكل عائقا أمام تحقيق الأهداف المتوخاة من هذه المدونة كما تؤثر بشكل سلبي على واقع المقاولة والمناخ الاقتصادي العام. فنحن لا نفهم السيد الوزير السبب في الخلاف القائم بين مكونات اللجنة المكلفة بصياغة المراسيم التطبيقية حول بعض الفصول، وسبب التأخير. في حين أن القانون واضح مثلا بالنسبة العقود المحددة المدة وبالنسبة للتعويض عن التسريح والمغادرة الذي تنص عليه المادة 76 في فقرتها الأخيرة. القانون واضح السيد الوزير إذن فما الجدوى من إصدار القوانين إذا لم يتم تطبيقها، خاصة في مجالات علاقة الشغل التي تعتبر ذات أهمية كبيرة بالنسبة للاستثمار والنشاط الاقتصادي في الوقت الذي نراهن فيه على تأهيل اقتصادنا الوطني والنهوض به لمواجهة المنافسة الدولية لاستقطاب الاستثمار الداخلي والخارجي.كما أن هذا المشكل السيد الوزير سيضع مصداقية المشرع والجهاز التنفيذي في الميزان.

ولذلك فإننا نعبر مرة أخرى عن شدة قلقنا وتخوفنا من هذا التأخير في صدور المراسيم التطبيقية وندعو الحكومة إلى إصدار المراسيم المرتقبة في أقرب الآجال من أجل طمأنة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وتحقيق الهدف المنشود من مدونة الشغل وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير لكم تعقيب؟

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

نصف دقيقة السيد الرئيس إذا سمحتم، أنا بغيت نجاوب على تساؤلات السادة المستشارين المحترمين، اللي هي تساؤلات فعلا في محلها. أنا بغيت غير نقول فيما يخص مفتشي الشغل القانون الأساسي ديالهم موقع الإشكال اللي مطروح قلتو عدة مرات. الإشكالية اللي مطروحة هو الآن عندو علاقة مع المتصرفين والمتصرفين المساعدين. الآن إلى خرجنا هاد القانون ومشينا عطينا للمتصرفين واحد المستوى آخر، خصنا عاود ثاني نرجعو لو.

حنا تانقولو باش مين يخرج هاد القانون ديال المفتشين يخرج مع المتصرفين، نلقاوا حل نهائي. هو القانون يعني فضيناه كيتسنى غير هاد الإشكالية باش يتحل ديال المتصرفين والمتصرفين المساعدين. اللي عطيناه لهم. غادي نعطيو نفس الشيء بالنسبة للمفتشين ولكن موازاة مع ذلك كاين خصوصيات في القانون الأساسي اللي احنا متفقين عليها.

فيما يخص الغرف الاجتماعية، السيد وزير العدل كاتبته في هذا المجال و هو تجاوب إيجابا معنا بحيث أنه قال سيحدث غرف اجتماعية في المدن الكبرى خاصة غيبدا من الدار البيضاء. احنا في الطريق هو تعهد بذلك وسيقوم بذلك وبعد ذلك حسب الحاجيات غادي يتوسع للمدن الأخرى.

غير باش نطمئنكم السيد المستشار فيما يخص مدونة التغطية الصحية، الحقيقة لما كتقولوا ما كاين والو يعني كنحس بشويا ديال الغبن خاصة وأنا شخصيا أشارك في جميع - تقريبا - الاجتماعات ويمكن نقول لكم تقريبا راه وصلنا لشي 60 اجتماع، في هذه اللجان المختصة وكاينة عدة لجان. وكنتسنا والدراسة الإكتوارية الأخيرة، باش نحددو فقط نسبة الانخراط وباش تقول ما كاين والو. يعني أنا كنحس بغبن وأظن أنه إذا سألتم المشاركين في إعداد هذه المراسيم وبغيت نقول لكم أن هذا القانون ديال التغطية الصحية راه قانون كبير وتقيل وغادي يكون عندو نعكاسات إيجابية من ناحية ولكن كاين انعكاسات أخرى من الناحية المالية إلى غير ذلك. فلازم أننا نكونو حذرين باش نطبقوه التطبيق السليم.

فبغيت نقول لكم أن - إن شاء الله - 2005 غادي بنداو إن شاء الله في تطبيق مدونة التغطية الصحية وبغيت نقول لكم ان التهيئ والإجراءات قائمة، نهار الخميس في العشية كاين اجتماع داخل الوزارة الأولى للتنسيق حول النسبة كذلك بسرعة. كذلك السيد الرئيس بغيت نقول للأخ المستشار المحترم أن ما كينش حالة خطيرة وخاصة والحقيقة نقول لكم بكل صراحة اليوم راه تقريبا أكثر من 90٪ ديال المراسيم اتفقنا هليها القرارات اتفقنا عليها بقي لنا 3 مراسيم هو ما اللي هضرتي عليهم ديال le CDD والمراسيم الأخرى احنا خديناهاد الطريقة ديال التوافق هي الحكومة تقدر غدا تقرر وتخرجو ولكن احنا بغينالا توافق باش في التطبيق. ما يكونش عاود اشكالية بغينا ما يكونوش عاود ثاني التطبيق يقولوا لنا الشركاء ما اتفقتومش معانا أنابغيت نقول هاد المراسيم إن شاء الله في أقرب الآجال غتخرج للوجود كلها ولايوجد هناك أي ضرر فيما يخص تطبيق مدونة الشغل بحيث كما قلت المراسيم اللي جديدة راه غتطبق اللي مازال ما خرجاتش غادي نطبقو المراسيم القديمة إلى أن تدخل المراسيم الجديدة حيز التطبيق. كونوا مطمئنين من هذه الناحية، لو كان هناك ضرر أو إشكال لكان وقع في 8 يونيو عند دخول المدونة ولكن الحمد الله الآن غاديين بتوافق، نخليو نكملو بهاد التوافق وصلنا ل 85٪.. 90٪ نكملوا 100٪ إن شاء الله شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، باسمكم جميعا أشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة. وننتقل إلى السؤال الآني الأخير موجه للسيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، حول مشروع مركز الدراسات النووية بالمعمورة، للمستشارين المحترمين السادة خالد لهوير العلمي، مصطفى الشطاطبي، محمد بورمان، محمد الدعيدعة، عبد المالك افرياط، أحمد أخميس، محمد المرس، فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

المستشار السيد عبد المالك افرياط:

شكرا السيد الرئيس، السادة الوزراء السيدتان، السادة المستشارون، سؤالنا موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي ويتعلق بمشروع مركز الدراسات النووية بالمعمورة. لا بد أن نذكر في البداية أنه منذ 1990 شرع المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية في إنجاز مركز الدراسات النووية بالمعمورة. وفي السنة نفسها أنجزت الدراسات التفصيلية حول المشروع وتم خلالهم تسلم المفاعل النووي الأمريكي الصنع موضوع الصفقة 86 - 87 كما تم اقتراح تمويل بناء المفاعل النووي من طرف البنك الأمريكي (اكزيم بانك) إضافة إلى أن كل الأعمال التمهيدية التهييئية و الدراسات التحضيرية أنجزت أوائل التسعينات، خاصة منها ما يتعلق بإمداد المركز بالماء والكهرباء والدراسات الجيو تقنية ومحطة الأرصاد الجوية إلى غير ذلك، حيث كان من المفروض أن تنتهي أشغال بناء المركز بمفاعله النووي أواخر سنة 96 وبتكلفة مالية قدرت ب 300 مليون درهم لكن المشروع عرف تأخيرا خطيرا حيث أن المفاعل النووي لن يبدأ استغلاله إلا نهاية 2006 إضافة إلى التكلفة النهائية التي هي أضعاف المبلغ المذكور سابقا أي 300 مليون درهم ناهيكم عن أن النفقات التي صرفت خلال هذه العشر سنوات من التأخير أثر على نفسية ومردودية أطر المركز إذ غادر الكثير من هذه الأطر المركز إلى وجهات أخرى..

وهنا لابد أن نتساءل عن موقف الحكومة من هجرة الأدمغة التي ما أحوج المغرب إليها خاصة في هذا المجال المرتبط بتطور التكنولوجيا في العديد من التخصصات، ونغزي هذا إلى سوء التدبير واللامبالاة بالمسؤولية التي طغت عليها المصلحة الخاصة على المصلحة العامة وكذا غياب الرقابة والمتابعة الفعالة من طرف الوزارة الوصية والمصالح المعنية من قريب أو بعيد.

لذا نسائلكم السيد الوزير عن أسباب هذا التأخير الذي حصل في إنجاز هذا المشروع المتميز وإلى أين يصل

هذا المركز؟ ما هي الإجراءات العملية لتحسين طرق تدبير المركز وإنصاف الموارد البشرية به؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال فليتفضل.

السيد الحبيب المالكي، وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين،

أشكر السيد المستشار على طرحه هذا السؤال والمتعلق بإحدى أهم المنجزات العلمية ببلادنا والسؤال متعلق بإحداث مركز الدراسات النووية بالمعمورة خاصة منذ بداية التسعينات. واسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أذكر أن هذا المركز يهدف بالأساس، كما جاء في سؤال السيد المستشار، إلى تمكين المغرب من اكتساب خبرة - تدريجيا - في مجال التقنيات النووية وبطبيعة الحال كما نعلم فإن هذا المركز سيشكل في السنوات القليلة المقبلة - إن شاء الله - إحدى الأدوات الأساسية لتطوير البحث العلمي في بلادنا. أنا مع السيد المستشار عندما يؤكد أن هناك تأخير في إنجاز هذا المشروع. لكن أختلف معه في الأسباب واسمحوا لي السيد الرئيس أن أذكر بأن هناك بعض الإكراهات موضوعية حالت دون التسريع بإنجاز هذا المركز، مركز المعمورة، وسأخص بالذكر: أولا حساسية القطاع. القطاع النووي ليس كأي قطاع آخر ونعلم جميعا أن هذا القطاع يخضع للعديد من الاتفاقيات الدولية وجميع البلدان المصدرة للتكنولوجيات النووية تمارس مراقبة شديدة جدا وأنا أذكر بطريقة عرضية أن بداية التسعينات دوليا كانت تعرف اضطراب كبير مثل الاضطراب الذي نعيشه اليوم بنفس المنطقة جغرافيا.

والسبب الثاني يتعلق بإشكالية التمويل، مشروع من هذا الحجم - فعلا - يتطلب تمويل مهم، وسائل في المستوى والسبب الأخير وهو ضرورة وضع إطار قانوني مناسب حتى نحصن استمرارية هذا المشروع.

إلى جانب ذلك أود أن أذكر السيد الرئيس إذا سمحتم بعض الإنجازات التي تم تسجيلها في السنين الأخيرة، وذلك في إطار تعاون ثلاثي، أعتبره مثمرا، بين المغرب والولايات المتحدة وفرنسا، وهذا ما ساعدنا على تشغيل كل المختبرات منذ سنة 2003. وكذلك هذا ما ساعدنا على إتمام المفاعل النووي الذي جاء في سؤالكم السيد المستشار، وسيتم إتمام بناء هذا المفاعل في نهاية السنة المقبلة إن شاء الله بداية سنة 2006. لكن أهم نقطة تتعلق بتدبير الموارد البشرية وهنا علينا أن نضع وسأتحمل كامل المسؤولية في هذا المجال و في أقرب وقت ممكن أن نضع هيكلة إدارية مناسبة لهذا المركز وكذلك أن نضع نظاما أساسيا محفزا، أقول نظاما أساسيا محفزا يساعد على جعل كل الكفاءات الوطنية في خدمة هذا المشروع وبهذه المناسبة السيد الرئيس اسمحوا لي دقيقة أن أتوجه بتحية تقدير وتنويه لكل الأطر العاملة بهذا المركز كانت أطر إدارية، تقنية أو علمية. شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، هناك الكلمة في إطار التعقيب للأستاذ المحترم فليتفضل.

المستشار السيد مصطفى الشطاطبي:

السيد الرئيس، في البداية لابد كفريق كونفدرالي نسجل بإيجاب اقتراحات السيد الوزير فيما يخص النظام الأساسي. تهييئ نظام أساسي جديد وأيضا محفز للأدمغة ديالنا والأطر حتى ما تغادرش هاد المركز وأيضا بالنسبة للهيكلة الجديدة. إلا أننا نود في إطار - طبعا - الشراكة أن تشاركوا نقابتنا في هذا التصور الجديد الذي ستضعونه من أجل الإدلاء برأينا وملاحظتنا.

السيد الوزير، في نفس الإطار كانت هناك لقاءات مع السيد الوزير المنتدب لدى وزارة التربية الوطنية المكلفة بالبحث العلمي. وعقد لقاء في يناير 2003 ولقاء ثاني في 2004 وكانت هناك رسالة موجهة كذلك للسيد الوزير الأول في يناير 2004 وهذه الرسائل وهذه اللقاء كلها تضمنت ملاحظاتنا واقتراحاتنا حول الثغرات الموجودة في القانون المؤسس والقانون الأساسي اللي كيتحكم الآن في المركز الموجود بالمعمورة. فطبعا خلال هذه اللقاءات طرحنا تشكيل فريق عمل مشترك تحت إشراف الوزارة الوصية لتعميق النظر والاجتهاد في المقترحات اللي غادي تتقدم بها الوزارة الوصية وأيضا في المقترحات التي قدمناها. سنقدمها كفريق كونفدرالي من خلال المركزية ديالنا والنقابة اللي كتمثلنا بالقطاع. فطبعا من خلال جوابكم السيد الوزير يطرح دائما تساؤل عريض جدا حول واش المركز كيملأ واحد الرؤية واضحة و استراتيجية واضحة في هذا المجال، لماذا؟ لأن المركز الآن كاين الحديث عليه

بزاف. أكثر من التعاضدية، كيعاني من واحد سوء التسيير والتدبير وهاذ سوء التسيير والتدبير أدى لمضاعفة تكلفة هاد المشروع اللي تحدث عليه الأخ افرياط، طبعا تيجي - كيف قال الأخ افرياط - هو نتيجة غياب المتابعة والرقابة من طرف الوزارة الوصية وأيضا من طرف الأجهزة المنصوص عليها في القانون المؤسس للمركز.

بالنسبة للموارد البشرية، طبعا كاين هناك ارتجال: مسألة التكوين والتكوين المستمر، ماكاينش هناك عقلنة، وكاين شي كيحتكر على حساب شي، وطبعا كاين هناك أيضا غياب سياسة تدبيرية للموارد البشرية خاصة منها ما يتعلق بالنسبة للموارد البشرية في المجالات العلمية أي الأطر العلمية والتقنية المتخصصة وهذا ما أدى بهذه ستين إطار أقول إلى مغادرة هذا المركز إلى جهات وطنية ودولية، كذلك أن هناك مهام هي مطروحة الآن على الوزارة الوصية وعلى المركز باش يمكن لها تحسن آداء هذا المركز وباش تهتم كذلك بالعنصر البشري وهذه المسألة ما يمكن لها تمر إلا عبر تشكيل لجان مختصة ونزيهة باش تقوم أولا بعملية افتحاص المركز باش تدقق الحسابات ديالو، سواء الحسابات الداخلية أو الخارجية. وأيضا باش تقيم لنا المجال العلمي والتقني للمركز وأخيرا نعتقد أنه حان الوقت للتفكير في نظرة حديثة وطبعا واضحة لاستغلال كذلك هذا المشروع لأنه بكل صراحة - كما قلت - هناك عدم وضوح الرؤية بالنسبة لاستعمال المفاعل النووي عندنا وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير هل لكم؟ لكم الكلمة في دقيقتين للرد على التعقيب،

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس، فقط التأكيد على أن وضع الهيكلة الإدارية للمركز وكذلك وضع النظام الأساسي، عمليتين ستتطلب منا بطبيعة الحال ممارسة الحوار مع جميع مكونات المركز، وسنقوم بطبيعة الحال بذلك وسنعمل على التحضير في الوقت المناسب للمجلس الإداري المقبل للمركز ليضع استراتيجية توضح الآفاق انطلاقا من التشخيص الموضوعي الذي سنقوم به في الأسابيع القليلة المقبلة. شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ننتقل إلى بقية الأسئلة المبرمجة في جدول الأعمال ونبقى مع السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر. والبحث العلمي و 3 ثلاث أسئلة موجهة إليه. أولها حول المقاييس المتخذة للاستفادة من المنح للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، زبيدة بوعياد، محمد سعدون، محمد العلمي، محمد الهبطي، علي القضيوي، فليتفضل الدكتور الخضوري لشرح السؤال.

المستشار السيد محمد الخضوري:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدات، السادة المستشارين،

السادة الوزراء،

بلادنا تعيش في هذه اللحظة انتهاء السنة الدراسية. والسنة الدراسية تتكون امتحانات كتهم التلاميذ والطلبة والسادة الأساتذة إلى آخره. وفي واجهة هذه الامتحانات امتحان الباكالوريا اللي هو موضوع مطروح في الساحة وعليه نقاش ليحقاش كيهم العائلات كلها واحنا تطرقنا لهاد الموضوع واخا عندو ارتباط بالسؤال اللي تانطرحوه ولكن محبة أنه تكون الغرفة ديالنا هو يكون الجو، المناخ فاش السيد الوزير يعطينا توضيحات ويعطي - من خلالنا - توضيحات للرأي العام على النتائج و على النقاش اللي كاين فيما يخص هاد النقط هادي علاش؟ لاحقاش عندو ارتباط بالسؤال ديالي، السؤال ديالي هو كالتالي. فالتلاميذ اللي تياخذو الباكلوريا و غالبا تيكونوا تلاميذ من الأولين ديال الشعب ديالهم، تيولجوا لواحد المدارس اللي كتهيأهم للمدارس العليا. وملي تينجحوا في الدخول للمدارس العليا كتعطاهم منح. احنا بغينا نعرفو السيد الوزير آشنو هي المقاييس اللي كترتكز عليها الوزارة ديالكم باش تعطى هاد المنح للمغاربة للتلاميذ اللي حصلوا على واحد النتيجة باش يدخلوا لواحد المدرسة عليا إما داخل البلاد أو خارجها ومغاربة. آشنو هي المقاييس اللي كتتبعوها. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية وتكوين الأطر والتعليم العالي:

شكرا السيد الرئيس،

علينا أن نعتز بتلاميذنا الذين يتابعون دراستهم بالأقسام التحضيرية وهؤلاء التلاميذ منتوج مغربي. منتوج المدرسة المغربية العمومية وحصلوا على شهادة الباكالريا في ظروف دائما اتسمت بالشفافية بالجدية

بمحاربة الغش. أقول بمحاربة الغش الممنهج، و في إطار الشفافية. ومن هذه المنصة السيد الرئيس علينا أن نخاطب العقل لا أن نسائل العواطف. وما أحوجنا في بلادنا إلى مخاطبة العقل واسمحوا لي كذلك أن أقول لكم كمسؤول وكوصي على هذا القطاع: ليس لي الحق أن أتدخل في مسار ما يجري حاليا والمتعلق بتنظيم امتحانات الباكلوريا لأننا في الجولة الأولى فقط. وأي تعليق لا مسؤوول في هذا المجال يتسبب عنه اضطرابا لدى المعنيين بالأمر: أي الأسر المغربية والتلاميذ..

المسؤولية - السيد الرئيس - والحكمة تقتضيان أن ننتظر إنهاء عملية الباكلوريا. ومن حق السيدات والسادة المستشارين أن يطرحوا وأن يراقبوا وأن يطلبوا من الحكومة كل المعلومات وحينذاك عند إنهاء عملية الباكلوريا سأتقدم بجميع المعلومات، أما أن نخاطب العواطف الآن اسمحوا لي، وأنا أحترم الزملاء وكلهم إخوان وأصدقاء، لا اعتقد أن ذلك يندرج في ما اعتدنا أن نحترمه جميعا، ونحاول أن نقوم به أي المسؤولية والحكمة ومخاطبة العقل. فيما يخص هذه النخبة من تلاميذتنا، والذي يجب أن نعتز بهم بطبيعة الحال، الحكومة السيد الرئيس تمنح أو تساعد على إعطاء بعض المنح الاستحقاقية خاصة للتلاميذ المقبولين بالمدارس العليا الفرنسية في مجال الهندسة أو في مجال التجارة أو في مجالات أخرى، كل سنة توفر الحكومة المغربية 100 منحة و الغلاف المالي - السيد الرئيس - يقدر ب 20 مليون درهم وتشكل لجنة مكونة من الوزارة الوصية، من وزارة المالية وكذلك من وزارة الشؤون الخارجية من خلال الوكالة المغربية للتعاون الدولي.

المعايير التي تعتمدها اللجنة في دراستها لكل الملفات.

أولا: التوفر على شهادة الباكلوريا المغربية.

ثانيا: اجتياز الأقسام التحضيرية بالمغرب أو بفرنسا.

ثالثا: ولوج السنة الأولى بإحدى المدارس العليا الفرنسية للمهندسين أو للتجارة المعتمدة من طرف اللجنة المغربية.

لكن نعتبر أن 100 غير كافية فنحن بتنسيق مع الوكالة المغربية للتعاون الدولي وكذلك بتنسيق مع وزارة المالية و بتنسيق مع المصالح المختصة بالوزارة الأولى سنجتهد من أجل إيجاد صيغ جديدة في أفق الدخول المدرسي لسنة 2005 - 2006 والهدف هو الرفع من عدد التلاميذ المستفيدين. شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، تعقيب؟ تفضل

المستشار السيد محمد الخضوري:

شكرا السيد الوزير، احنا عندنا فيكم الثقة الكاملة كذلك الأطر ديال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. السؤال كان وراءه خلفيات، أنه المطلوب هو يكون مغربي اجتهد ووصل إلى مدرسة عليا هذا المطلوب اللي كاين يمكن يكون مغربي قرا في المدرسة المغربية، وخذا الباكلوريا المغربية يمكن قرا في البعثات أي بعثة وخذا البكلوريا، ومشى وبذل مجهود وصل لديك المدرسة. احنا اللي تنطلبوا أنه يكونوا المغاربة على نفس الحقوق ونفس الواجبات. لأنهم ولجوا بالمجهود. ديالهم، ولجهم مغاربة، ولجوا لنفس المدارس كاين وراءها خلفيات أخرى..

لهذا كنطلبو من السيد الوزير أنه يراجع هاد المسألة. احنا تنتعاملو مع المغاربة لاحقاش كاين اللي تيقراوا في البعثات وهم ناس ضعاف، نقولوها واضحين. وكاين ناس اللي تيقراوا في المدرسة المغربية وهوما لا باس عليهم. وكاين ناسا عمال في الخارج وعندهم وليداتهوم تياخذوا باكلوريا مغربية وهم مغاربة. وتيحسوا بواحد النوع ديال الاشمئزاز عندما تيطلبوا أولادهم هاد المنحة. وتيشوفوا واحد لا باس عليه أخذا المنحة وهو ما لا باسش عليه وما خداش المنحة لهذا الباكلوريا المغربية احنا تنطلبو أنه اللي فاق السقف. ودخل مدرسة عليا وهو مغربي وباه مغربي والإمكانيات ديالو محدودة تعطى لو المنحة فاشكرا السيد الوزير. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السؤال الموالي.. السيد الوزير هل لديكم رد؟ السؤال الموالي موجه لكم كذلك السيد الوزير، يتعلق الأمر بتعميم التعليم في الوسط القروي للمستشارين المحترمين السادة: محمد الرايس، محمد الزعيم، عبد الحق بوكرين، فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات، السادة المستشارين،

السيد الوزير،

رغم المجهودات التي تبذلها وزارة التربية الوطنية من تدارك التأخير الحاصل في مجال التعليم الأساسي،

خاصة في المناطق القروية، فإن بلادنا مازال لم يترق إلى المستوى المنشود في هذا المجال، سواء تكرار الانقطاع عن المدرسة. كما وقع في بعض الأقاليم كإقليم الصويرة، حيث تم الاعتماد على طلبة مدرسة تكوين المعلمين والمعلمات لسد الفراغ الحاصل فيما يخص الموارد البشرية دون استكمال تكوينهم وذلك بالتساءل فيما بينهم لمدة تفوق شهر ونصف.

السيد الوزير، التساؤل عن مصير هؤلاء الطلبة بمركز تكوين المعلمين الذين مارسوا بالقسم هذه السنة هل سيخضعون لنفس الامتحانات وذلك علما بأنهم يدرسوا إلا قليلا هذه السنة راه دوزوا تقريبا نصف السنة في البادية، بعدما غادي يتكونوا كيمشيوا يقريوا الدراري بوحهم حتى لا غير... ما غاديش يلقاوا المعلم في القسم، هما تايمشيوا للبادية.. أجرة الإنسان راه ما عندو ما ياكل ولا باش يوصل ولا باش يقري ولا ما يلبس، ولا فين ينعس.. هذا هو المشكل اللي عايش فيه إقليم الصويرة، هاد الطلبة واش غادي يمكن تشملهم الامتحانات اللي غادي تكون في المدارس على الصعيد الوطني أو غادي يدوزوا بطريقة أخرى. يعني العطف بهاد المجهود اللي قاموا بيه، حتى بالنسبة للمعلمين ما بقاوش كيستقبلوهم لعدم صرف مستحقاتهم، بعض المشاكل اللي هو تيعيشوا عدة إدارات في الإقليم السيد الوزير بخصوص المزودين بالنسبة للداخلية وفرض رؤساء المصالح الجدد و إقصاء مجموعة من موظفي النيابة المرشحين من ذوي الكفاءات، مثلا رئيس مصلحة الشؤون الإدارية والمالية والموارد البشرية. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الكلمة للسيد الوزير، للإجابة عن السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس الخصاص في الأطر التربوية ببعض المناطق مثل الصويرة.. ظاهرة مع الأسف أصبحت شبه بنيوية وتفرض نفسها رغم المجهودات التي تبذلها الوزارة وذلك بتنسيق مع شركاءنا الاجتماعيين ولكن الخصاص بهذه المناطق نسجله جميعا. هذا ما يجعلنا نمارس اللامركزية في إيجاد بعض الحلول المحلية لسد الخصاص وبطبيعة الحال جميع الحلول المحلية لا تستجيب لجميع المواصفات التربوية، لكن نجتهد ونعمل لنحافظ على مستوى تعليمي مقبول خاصة بهذه المناطق العزيزة علينا نظرا لما تدخره من طاقات في مجالات مختلفة.

ولست في حاجة السيد الرئيس، للتذكير ببعض الإجراءات المحلية مثل تكليف بعض الأساتذة بتدريس مادة قريبة من تخصصهم أو تشغيل المدرسين القائمين بمهام إدارية والعاملين بمصالح إدارية أو استعمال الساعات الإضافية، هذا واقع ومعالجته بكيفية مرضية يتطلب الوقت والجرأة والتنسيق مع الشركاء الاجتماعيين و نحن بصدد القيام بهذه العمليات الصعبة. ليست بعمليات في المتناول أو تحظى بقبول جميع الأطراف المعنية.

على مستوى الصويرة فقط انطلاقا من سؤال السيد المستشار. اخبره بأن مشروع بناء 99 حجرة دراسية من النوع الصلب تم إنجازها 100٪ في الأشهر القليلة الأخيرة و أقول كذلك للسيد المستشار بالنسبة لإقليم الصورة أن مشكل الاكتظاظ جد جد نسبي حيث لا يتجاوز 1،12٪ من مجموع أقسام السلك الابتدائي وأعطي للسيد المستشار رقما معبرا. فقط 28 قسم تعرف الاكتظاظ من أصل تقريبا 2500 قسم. شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، هل هناك من تعقيب؟ الكلمة للمستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد

شكرا السيد الوزير على جوابكم غير السؤال هو هاد التلاميذ ديال تكوين المعلمين. واش هو امتحان ديالهوم، غادي يشمل الامتحان اللي غادي تكون على الصعيد الوطني؟ أو الامتحان ديالهوم خاص لأنهم ما اشتغلوش ما قراوش إلا نصف سنة. راه حتى التلاميذ كاين اللي تيرفد 10 كلم على ظهرو تيمشي للقسم 2 كلمتر ويرجع لدارهم كاين الغياب مستمر آ السيد الوزير، هاذ التلاميذ اللي كيخرجوا من تكوين المعلمين ويقريوا راه ما قراوش. راه دازت سنة كلها في الإقليم. ما قرا أحد إلا الناس راه هو ما شاريين الكتب راهوما سهروا على أولادهم. راهوما تعذبوا دازت سنة النص كيدير الاحتجاجات قدام النيابة. والنص خرج من تكوين المعلمين راه 70 ديال المعلمين اللي تيخرجوا كل شهر للبادية كيفاش تيقريوا وكيفاش غادي يتكونوا حتى المعلم ما كاينش في القسم باش يتكونوا من وراه. المسألة الثانية. هي حرمان المشرفين على الطباخين اللي يطبخوا وكيشروا قرعة بوطاكاز وشي بالأعواد ما تخلصوش السيد الوزير، سنين كيشريوا قرعة ديال البوطاكاز ويجيب العواد باش يطيب للتلاميذ وما

خلصتو هومش. الناس اللي تيشوفوا على هاد العملية حتى هوما ما تخلصوش. يعني كنشوف بأن هاد الموديل académique إقليم الصويرة مستهدف. هاد الواجبات ديالو كلها ما كيعطيوش كلها قاطع عليهوم. حتى تحفيز من الجوائز مقطوع على اقليم الصويرة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك، السيد الوزيرلكم الرد على التعقيب

لسيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر:

لا. هاد الصورة القاتمة أنا تنعرف السيد المستشار موضوعي،لا أعتقد ان الأوضاع اللي كتعيش الصورة في الشكل الذي أكده السيد المستشار. هناك أكاديمية هناك نيابة هناك هيآت للتفتيش هناك جمعيات آباء وأولياء التلاميذ أين أقوى من ذلك؟ بدون شك أنا معكم هناك بعض المشاكل خاصة ببعض الأقاليم مثل إقليم الصويرة ولكن هاد الصورة القاتمة لا أعتقد أنها مطابقة ولو 50٪ للواقع شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، آخر سؤال موجه لكم أيضا متعلق بإتمام إنجاز المؤسسات التربوية للمستشارين المحترمين السادة: حميد المودن، محمد الجوهري، أحمد المنتصر، الزين عبد القادر، عبد الرحيم دندون، إدريس مرون، علاء آيت المودن، خالد برقية، محمد اشنينة. فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد حميد المودن:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

لقد سبق لوزارتكم أن انجزت عددا من المؤسسات الإعدادية في المدن والفرق، وتم فتح هذه المؤسسات في ظروف استعجالية نتيجة الاحتياجات الملحة لها إلا أنها لم تكن قد كتملت بعد وتنقصها بعض التجهيزات التي تؤثر سلبا على سير العملية التربوية بهذه المؤسسات، وتنعكس على مردوديتها سواء من حيث ساعات العمل أو استعمال الوسائل البيداغوجية وغيرها وكمثال على ذلك: إعدادية بني رزين بنيابة إقليم شفشاون التي لم تزود بعد ولحد هذه الساعة بالمحول الكهربائي مع أنها فتحت أبوابها منذ 4 سنوات ودفتر التحملات يوجد به هذا المحول، الشيء الذي يملي التزام المقاول واتخاذ الإجراءات القانونية المنظمة للصفقات العمومية قصد إنجاز الأشغال المتبقية من المشروع.

وعليه نسائلكم السيد الوزير ما هي العراقيل التي تقف أمام إنجاز هذه المؤسسات؟ ما هي الإجراءات التي ستتخذونها لعلاج هذه الوضعية؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير،

لسيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار، غادي نبدأ من شفشاون، وباغي نخبر السيد المستشار، بأن بالنسبة لاعدادية بني رزين، تم بناء الخزان المائي وسيتم إنجاز المحول الكهربائي قبل الدخول المدرسي المقبل، وهناك لجنة مركزية ستقوم بجولة ميدانية لدراسة كل الحيثيات حتى تفتح إعدادية بني رزين أبوابها في ظروف مقبولة، وأذكر السيد المستشار أن الوزارة قد وضعت برنامجا استعجاليا بالنسبة لإقليم شفشاون ككل يرمي إلى تأهيل هذا الأقاليم وذلك في إطار هذا البرنامج الثلاثي 2005 - 2007 لأننا نعتبر أن إقليم شفشاون كجميع أقاليم المملكة المغربية نظرا لخصوصيته، منطقة جد جبلية وصعبة، لكن إقليم محوري. الوزارة اتخذت كل الإجراءات لتأهيل هذا الإقليم في مجال التربية والتكوين وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، في إطار التعقيب، تفضل السيد.

المستشار السيد حميد المودن:

شكرا للسيد الوزير، شكرا على هذه البشرى، فقط السيد الوزير أخبركم أننا لم نأت فقط لنضع سؤالا من أجل السؤال نحن عانينا من هذا المشكل لمدة 4 سنوات ونحن نوجد في أعلى جبل، وفي منطقة يكتسيها كثير من الضباب فلمدة 4 سنين واحنا كنكتفيو فقط بنصف يوم من الدراسة رغم أن الماء غير موجود. الداخلية لم تعمل لحد الساعة. الماء ما كاينش الضوء ما كاينش التلاميذ كيجيوا يقراوا نصف نهار ويمشيوا في حالهم. ورغم ذلك بقينا في حوار داخل الأقاليم ديالنا مع السلطات المحلية مع نيابة التعليم، ولما استعصى الأمر قمنا بوضع هذا السؤال والآن كنتمناو على الله باش يكون إن شاء الله هاد النتيجة إيجابية بداية أكتوبر ونشكركم على المجهودات اللي تحاولوا تبذلوا معنا واحنا دائما معكم كرجال التعليم و كبرلمانيين، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل - حضرات السادة الوزراء، السادة المستشارين - إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والمادة والبيئة جوال معالجة النفايات، للمستشارين المحترمين السادة: عمر ادخيل، بوسلهام بيتة، محمد الفاضلي، حسن القيشوحي، بنعيسى بنزروال، حسن أو تغلياست، أحمد الجغيري، حسن أبو العز ولقد توصلت الرئاسة برسالة يطلب منه الوزير الغائب أن ينوب عنه السيد وزير التربية الوطنية في إطار التضامن الحكومي. في هذا الإطار أعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد الديمقراطي لشرح السؤال. تفضل الحاج بيتة.

المستشار السيد بوسلهام بيتة:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس، السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، تقوم الحكومة بمجهودات جبارة لعصرنة الترسانة القانونية في مجال التعمير وحماية البيئة من خلال اعتماد مجموعة من القوانين تروم حماية وتثمين البيئة وإحالة صيغة جديدة لقانون التعمير على مجلسي البرلمان قصد المصادقة عليه. إلا أن مجال معالجة النفايات لم يأخذ حقه بعد من هذه السياسة الشمولية التي تندرج في إطار استراتيجية التنمية المستدامة.

وجدر الإشارة - السيد الوزير - إلى أن معالجة النفايات تشكل أصعب ورش وأكبر عائق في مجال تسيير المدن نظرا لعدم توفر المغرب على محطات متطورة لمعالجة النفايات التي تزداد تفاقما مع اتساع المجال الحضري وسرعة النمو الديمغرافي وهي بذلك تستدعي التدخل الفوري والعاجل وفق استراتيجية عملية محكمة للحد من أشكال التلوث الذي تلحقه هذه النفايات بمختلف أشكالها بالأوساط الإنسانية والطبيعية عبر خلق محطات لعزل النفايات ومعالجتها وفق أساليب وطرق متطورة.

وسؤالنا إليكم السيد الوزير هو: ما هو برنامج وزارتكم في هذا المجال؟ متى سيكون باستطاعة محطة أكادير أن تمارس مهامها؟ هل هناك آفاق لإعادة تشغيل محطة الرباط وإحداث محطات أخرى؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على لسؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي: (نيابة عن وزري إعداد التراب الوطني الماء والبيئة)

شكرا السيد الرئيس على تفهمكم. أشكر كذلك السيدتين والسادة المستشارين على تفهمهم.

بطبيعة الحال هناك كلمة أساسية جاءت في سؤال السيد المستشار معالجة النفايات أصعب ورش و أكبر عائق في مجال تسيير المدن. وعلينا أن نتمعن جميعا في هذه الجملة التي لها دلالة جد قوية بالنسبة لحاضر ولمستقبل تدبير وتسيير مدننا بطبيعة الحال. وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة بتنسيق مع كافة المتدخلين في هذا الميدان، قامت بمجموعة من الإجراءات تهم بالأساس وضع استراتيجية وطنية للمحافظة على البيئة والتنمية المستدامة وكذلك تحيين الإطار القانوني وسد الفراغ الحاصل في هذا الميدان، وذلك من خلال المصادقة من طرف مجلسكم الموقر المصادقة على عدد من القوانين من بينها القانون المتعلق بحماية واستصلاح البيئة، القانون المتعلق بدراسات التأثير على البيئة وكذلك القانون المتعلق بمكافحة التلوث الهوائي.

كما أخبركم السيد الرئيس أن الوزارة أعدت مشروع قانون حول النفايات، ومشروع قانون حول الساحل، بالإضافة إلى إعداد مشروع قانون مرسوم يحدد شروط إنتاج و تسويق استهلاك أكياس البلاستيك.

فبهذه المناسبة السيد الرئيس، اسمحوا لي كذلك أن أخبر السيدتين والسادة المستشارين بأنه توجد بالمغرب عدة محطات لإنتاج السماد وذلك باستعمال النفايات العضوية بعدد من المدن المغربية من أهمها الدار البيضاء، الرباط، أكادير، مكناس، تطوان، مراكش. لكن مع الأسف الشديد لأسباب متعددة هذه المحطات قد توقفت من الأسباب عدم ملاءمة التكنولوجيات المستعملة ضعف الموارد البشرية، محدودية السوق بالنسبة للأسمدة، نوع خاص من الأسمدة، وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى أن محطتي أكادير والرباط قد أعطت نتائج جد إيجابية بالمقارنة مع باقي المحطات الأخرى لكن توقفت وبإمكانها أن نستأنف إذا توفرت لها الاعتمادات المالية الضرورية وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، هل هناك من تعقيب، تفضلوا السيد الرئيس، بلحاج الدرمومي

المستشار السيد الحاج الدرمومي:

شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير، حقيقة التفسيرات والمخطط اللي تعمل واللي أعطيتوهم لينا دابا، يعني في الموضوع. ولكن مشكل النفايات هاد المجتمع ديال هاد البلد العزيز أصبح مشكل خطير ولهذا أصبح خصو اعتمادات أو مواقف أو سياسة جريئة جريئة وما أظن يمكن لنا نعملوها بوحدنا برأس المال الوطني وبالأطر الوطنية. لا بد من التشارك مع الشركات الأجنبية اللي عندهم واحد التجربة مهمة فيما يخص البلاستيك كنا طلبنا دائما واحد اليوم الوطني بالإذاعة والأحزاب السياسية والجمعيات الاجتماعية ديال المجتمع المدني. تعمل لأنه حقيقة راه أصبحت واحد الكارثة غادي تهلك حتى الفلاحة يعني كنعرف وانتوما السيد الوزير كتعرفوها والسيد وزير الداخلية هنا معنا كاين أقاليم اللي أصبحت فيها هكتارات وهكتارات ديال البلاستيك. إما الناس اللي كيحرثوا أو كيحصدوا تيجيبوا هاداك البلاستيك ويلوحوهم ويخليوهم. وإما المواطنين تيلوحوهوم وأصبحت واحد الشوهة. إما نحدوها ونعمل لها واحد المكان بوحدها، نعزلوها بحال شي Cancer واحد المرض اللي هو حقيقة لابد ما نحاربوه غادي نخليوها حتى ربما تستولي علينا.

فيما يخص المحطات - يسمح لينا السيد الرئيس - المحطات حقيقة كان واحد المجهود مهم، ولكن رحم الله الحسن الثاني على واحد الكلمة واحدة النهار كان تيدشن فواحد الشركة مهمة ودار فيهم قال لهم، واش عند كم الميزانية ديال L entretien ديال الصيانة و أسموا..؟ قالوا ليه ما عندناش. قال لهم: ما درتوا والو؟ لها هاد المحطات وداك الشي كانت كتعمل بلا ما كيعملوا الناس السياسة ديال الصيانات و ديال التطهير... لهذا خصنا واحد الحملة وطنية مهمة في هذا الميدان، والحمد لله المغاربة دائما مستعدين باش يقوموا بالحملات الوطنية اللي كترجع بالخير على البلاد. خاص غير من يشجعهم فيها وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة في إطار التعقيب السيد الوزير تفضلوا.

لسيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس،أنا مع السيد المستشار وأؤكد مرة أخرى أن مستقبل المغرب مرتبط إلى حد بعيد بقدرتنا الجماعية على نهج التنمية المستدامة، وذلك بطبيعة الحال كما جاء في تعقيب السيد المستشار، ذلك يتطلب تعبئة وطنية مستمرة و من أجل ذلك لابد من تفعيل القوانين ومن أجل ذلك لابد من تقوية التعاون الدولي في هذا المجال و من أجل ذلك لابد من تعبئة وطنية لمحاربة أكياس البلاستيك. أقول محاربة أكياس البلاستيك لأنها تشكل خطر في مجالات مختلفة منها قطاعات إنتاجية. منها جمالية المدن وكذلك منها مستقبل عدد لا بأس به من القطاعات التي تساعد على تزويد الاقتصاد الوطني بموارد متعددة. شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، باسم المجلس أشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة. وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الداخلية و عددها 9 أسئلة تعالج مواضيع مختلفة تتعلق بالقطاع والسؤال الأول موجه للسيد وزير الداخلية حول ظاهرة الباعة المتجولين والأسواق غير المنظمة للمستشارين المحترمين السيدين: نور الدين بركاع، أحمد بنا، فليتفضل الأستاذ نور الدين بركاع لشرح السؤال مشكورا.

المستشار السيد نور الدين بركاع:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي،إخواني المستشارين،

سؤالي يتعلق بظاهرة الباعة المتجولين والأسواق العشوائية غير المنظمة، لاشك أنه من بين ظواهر التخلف في كثير من الدول وخاصة النامية منها هي ظاهرة الاقتصاد غير المنظم والذي يتجلى في بلادنا من خلال انتشار ظاهرة الباعة المتجولين، والأسواق العشوائية غير منظمة. وهي أسواق غيّر قارة بطبيعتها ولقد كان، السيد الوزير، لهذه الآفة انعكاسات خطيرة وكثيرة على التنمية، وعلى السياسة الاقتصادية بصفة عامة، فعلى المستوى الاقتصادي تمثل هذه الظاهرة منافسة غير شريفة ومنافسة غير شرعية للاقتصاد المنظم وتؤثر سلبيا على مداخيل التجار كيفما كانت نوعية تجارتهم. وعلى المستوى المالي حرمان الدولة وخاصة الجماعات المحلية من تحصيل واستخلاص الجبايات والضرائب المحلية وغيرها، الشيء الذي يؤثر على مداخيل الجماعات وتنمية مواردها المالية المحلية وعلى المستوى البيني والعمراني عرقلة حركة السير والمرور والجولان وتشويه - كذلك - جمالية المدن وتراكم الأزبال والنفايات و لها كذلك انعكاسات

على المستوى الاجتماعي وغيره. فبالرغم - السيد الوزير - من وعي الدولة بهذه الظاهرة منذ سنين عديدة. لم نر حتى الآن أدنى محاولة جادة لاحتوائها أو الحد منها ولإيجاد السبل الكفيلة لتنظيمها ولو من خلال تنظيم أسواق غير قارة. أسواق ظرفية في مدة محددة وفي أماكن محددة وذلك على غرار ما هو معمول به في كثير من المدن الأوربية..

فما هو إذن تصور الحكومة - السيد الوزير - من خلال وزارتكم لاحتواء هذه الظاهرة ومدى تأثيرها و أثرها على الاقتصاد الوطني؟ وما هي الإجراءات الكفيلة التي ترونها مناسبة لتنظيم أو هيكلة هذا القطاع؟ و شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال، فليتفضل مشكورا

السيد وزير الداخلية المصطفى الساهل:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

اسمحوا لي في البداية أن أتوجه بالشكر للسادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح سؤال بالغ الأهمية في مجال سياسة القرب التي تنهجها الحكومة، حيث أنها خصصت محورا ضمن برامجها أطلقت عليه محور تنظيم الباعة المتجولين، رصدت له غلافا ماليا قدره 105 مليون درهم تم توزيعه على ولايات وعمالات المملكة. وقد عملت هذه الأخيرة على تشخيص الحاجيات وإعداد المشاريع طبقا لخصوصيات المدن التابعة لنفوذها بهدف الحد من تفشي ظاهرة الباعة المتجولين وكذا تحرير الشوارع والمساحات العمومية التي تحتلها هذه الفئة من التجار الغير مهيكلين. وقد همت هذه العملية-ما يزيد عن 26 ألف بائع متجول بهذه المدن.

ومن جهة أخرى أذكر بالمجهودات التي تقوم بها الجماعات والسلطات المحلية تبعا للتوجيهات الواردة في الدورية المشتركة بين وزارتي الداخلية و الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد والتي تمخض عنها اتخاذ عدة إجراءات تنظيمية لفئة التجار غير المهيكلين، حيث وصلت الحصيلة إلى إحصاء 14 ألف و700 بائع متجول، وإيجاد ما يزيد عن 880 ألف متر مربع لإيوائهم في أسواق منظمة و قارة بتكلفة مالية بلغت 67 مليون درهم يتم رصدها من الإمكانيات الخاصة للجماعات المحلية.

وبالنظر لما سبق ذكره فقد كانت للعمليتين أي البرنامج الحكومي والبرنامج الذي تشرف عليه الجماعات المحلية أثر طيب في نفوس العديد من التجار المهيكلين والباعة المتجولين.

إن الحكومة ومعها الجماعات المحلية عازمتان على مواصلة الجهود لاستيعاب ظاهرة الباعة المتجولين باختلاف أصناف أنشطتهم حيث أن التداول والتشاور يجري حاليا لتحسين وضعية القطاعات غير المنظمة بغية هيكلتها بطريقة معقلنة وجعلها رافدا أساسيا للتنمية الوطنية.

ولبلوغ هذه الأهداف يجب تضافر جهود كل الفاعلين في هذا القطاع بمساهمة الحرفيين و نقاباتهم والغرف المهنية ومندوبيات التجارة والصناعة والجماعات المحلية والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد نور الدين بركاع:

شكرا السيد الوزير على ردكم و على المجهودات اللي كتبدلها الوزارة من خلال النهج ديالها ديال سياسة القرب، فعلا هاد المشكل هو ظاهرة، والظاهرة عندها كيما قلتم عندها أسباب ومسببات متعددة والخطر ديالها لا يمكن أنها تفشت في الآونة الأخيرة بحيث أنه واحد العدد من السكان أصبحت كتعوق الراحة ديالهم والسكينة ديالهم وبعضهم ما كيلقاوش حتى كيف يدخلوا أحيانا لمنازلهم ببسط البضاعات أمام المنازل وأحيانا داخل المنازل.

فالمرجو - السيد الوزير - كما قلتم هو المزيد من العناية بهذا القطاع وكذلك كنتمناو تكون هناك واحد النية حسنة،و إرادة سياسية قوية لدى الحكومة. وكذلك جميع المتدخلين من جماعات محلية وغيرها باش نلقاو واحد الحل لهاد المشكل أو هاد الظاهرة اللي هاد النوع من التجارة، التجارة العشوائية إن صح التعبير هي أخطر في رأينا من السكن العشوائي نظرا للانعكاسات التي ذكرناها في بداية السؤال والتي لاتشرف بلادنا وفي الأخير السيد الوزير لازم نعرفو أنه هاداك البائع المتجول أو صاحب تلك التجارة غير المنظمة والغير مرخص له على أنه خضنا نعرفو باش يزاول هداك النوع من التجارة ديالو راه لازم كيؤدي ثمن ما لشخص ما وفي ظروف ما، و كنتمناو و إلى قمنا بواحد العملية

حسابية بسيطة جدا. كنعرفو شحال الملايين ديال الدراهم اللي كيضيع للجماعات المحلية وموارها اللي ما أحوجها لهذه الموارد من أجل تنظيم هذا القطاع باش نصونو كرامة البائع المتجول و نضمنو له استقرار عيشه وكذلك نصونو كرامة المواطنين كاملين من أجل ومن خلال مدن نظيفة ومنظمة ومنتجة وشكرا.

السيد الرئيس الجلسة:

شكرا لكم. إذن ننتقل إلى السؤال الثاني موجه أيضا إلى السيد وزير الداخلية حول رقابة الأثمنة. للمستشارين المحترمين السادة محمد المنصوري، عبد الحميد البوجادي، حسن أبو العز، أحمد الإدريسي، عبد الله أبو زيد، الشعيب أحمدوش، الهاشمي السموني. فليتفضل أحد السادة المستشارين لطرح السؤال.

الكلمة تفضل.

السيد المستشار:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء،

السيد الوزير الداخلية المحترم، باسم فريق الحركة الوطنية الشعبية، أوجه إليكم هذا السؤال، تعرف بعض المواد الغذائية مضاربات في الأسواق الوطنية مما يثير قلق المواطنين بصفة عامة، وخاصة منهم الموظفين بصفة عامة، وخاصة منهم الموظفين وأصحاب الدخل المحدود. إذ أنه فصل كل صيف تمس بعض السلع الأساسية زيادة متفاوتة دون مراعاة للجودة أو غير ذلك، الشيء الذي يضر بهذه الفئة من المواطنين في أماكن الاصطياف ماديا وصحيا ومما يدفعنا للملاحظة حول غياب جهاز المراقبة المختصة وذلك بصفة خاصة ومن أجل تشجيع الاستثمارات والمنافسات الشريفة والمنظمة.

من هذا المنطلق نود مساءلتكم السيد الوزير، لماذا لا يتم تفعيل مصالح المراقبة وعند الحاجة تمكينهم بالوسائل البشرية والمادية الكفيلة لردع كل من خولت له نفسه بالغش والزيادة غير المشروعين وذلك حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين وصحتهم،علما أن هذه المراقبة يجب أن تشمل الأثمنة، الوزن، والجودة، على حد سواء؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس. أتوجه بالشكر إلى السادة المستشارين المحترمين على التفضل بطرح السؤال ذي أهمية بالغة في الحياة اليومية لشرائح من المجتمع المغربي حيث له علاقة مباشرة بمستوى تكاليف المعيشة والطاقة الشرائية للمستهلك، أود الإشارة في هذا الصدد أن أسعار السلع والمنتوجات والخجمات هي في مجملها أسعار غير مقننة تتحكم فيها آليات العرض والطلب في السوق وذلك وفق مقتضيات القانون 99-06 الصادر بتاريخ 5 يونيو 2000 والمتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، غير أن هناك مقتضيات مهمة من هذا القانون تولي عناية خاصة لمجال حماية المستهلك، من خلال تنصيصها على ضبط الممارسات المقيدة للمنافسة منها إشهار الأثمان. تسليم الفاتورات، تدقيق شروط البيع حماية للمستهلك وجوب مرور الخضر والفواكه عن طريق أسواق الجملة إلى آخره، بالإضافة إلى ذلك نص القانون المذكور على زجر مخالفات الزيادة غير المشروعة في الأسعار فيما يخص المواد والبضائع المنظمة أسعارها.

هذا ومن خلال التتبع المستمر الذي تقوم به مصالح هذه الوزارة في حالة أثمان بعض المواد تبين بأن أسعار بعضها تعرف بين فئة وأخرى ارتفاعا نسبيا وهو الارتفاع الذي يظل دائما رهينا بحركة السوق الذي تتحكم فيه قواعد المنافسة الحرة.

وفي هذا السياق تجدر إشارة إلى أن مصالح مراقبة الأسعار ومصالح الحسبة بمختلف عمالات وأقاليم المملكة تقوم بعملها بشكل منتظم وتحرص أن تتسم تدخلاتها بالاستمرارية وطيلة فترة السنة. وقد وضعت رهن إشارة هذه المصالح مجموعة من الوسائل المادية الكفيلة بتسهيل مهامها وتمكينها من أداء وظائفها على أحسن وجه، مع التذكير بأن هذه المصالح تتوفر على أطر ذات كفاءة مهنية و تجربة في مجال المراقبة حيث يبلغ عددها 802 إطار موزعين على مختلف عمالات وأقاليم المملكة.

وموازاة مع تدخلات مصالح مراقبة الأسعار. فإن لجنا محلية مختلطة للمراقبة على مستوى عمالات وأقاليم المملكة تقوم انطلاقا من الاختصاصات المخولة لها بموجب القانون بجولات منتظمة للمراقبة تحرص من خلالها على اتخاذ كافة التدابير التي من شأنها ضمان التموين العادي للسوق، حماية القدرة الشرائية للمستهلك. والسهر على الجودة وتتكون هذه اللجان

المحلية من كافة المصالح التقنية المكلفة بالمراقبة.
والسلام عليكم.

السيد الرئيس الجلسة:

هل هناك من تعقيب؟ هناك تعقيب السيد الرئيس، السيد المنصوري، تفضل.

المستشار السيد محمد المنصوري:

شكرا السيد الرئيس،
السادة المستشارين،
في الحقيقة السيد الوزير، استمعنا لكم بكل إمعان، أولا لأننا ذكرتونا بالقوانين الجاري بها العمل. ثانيا ذكرتونا بالمصالح المختصة لمراقبة الأثمنة والأسعار بصفة عامة، والوزن وجودة ما يعرض على السوق، واحنا كنفهمو السيد الوزير على أن هذا سوق حر، يمكن لأي كان يبيع بالثمن اللي هو كيشوفوا مناسب له. واللي كتضمن لو نوع من الأرباح، لكن السيد الوزير لما كنشاهدو - وهذا لما طرح علينا هاد الملف في الفريق ديالنا، فريق الحركة الوطنية الشعبية - أجرينا اتصالات مع عدة منتخبين في عدة أقاليم من المملكة المغربية، والكل يعترف أنه المراقبة جد ضعيفة وفي بعض الأحيان منعدمة هذا النقطة الأولى.

النقطة الثانية - السيد الوزير- كيفما كتعرفوا على أنه المغرب تيحاول باش يجلب الاستثمارات والاستثمارات لابد لها من مستهلكين اللي هم عندهم القدرة الشرائية، وكنلاحظو السيد الوزير - وأنتم متفقون معنا - على أنه سنة بعد سنة القدرة الشرائية كتنخفض، والدليل على ذلك على أنه غير مؤخرا تقريرات البنك الدولي كتقول أنه المدخول الداخلي الخام ديال المغرب انخفض ويوميا كنشوفو أنه: أولا يعني ارتفاع ديال الأثمنة. القدرة الشرائية بطبيعة الحال كتنخفض و بالتالي هاد الاستثمار ما يمكن لو يكون إلا إلى كان مستهلك موجودة في وسط البلاد.

سؤالنا السيد الوزير وهو احنا دابا على مشارف الصيف، وكتعرفوا إما في فترة رمضان و إما الصيف دائما تيكون ارتفاع الأثمنة، ارتفاع مهول الجودة كتنخفض وتنعرفو أنه العديد من الناس في هذه الفترة تيلقاوا أمراض. ثالثا، على أنه الناس بحكم العطلة اللي هي كاينة. ما كايناش مراقبة جادة. وكاتشوفو معنا السيد الوزير أنه غير في هاد الفترة هادي على الأقل تكون واحد الحملة واسعة لأن كنشوفو حتى في المواد ديال الكاز ومواد السكر الشاي اللي غريب في الأمر يكون هناك مضاربات. وغادي تشوفوا معانا، وكل سنة هذا هو الموضوع السكر كينقرض باش الثمن ديالو كيرتفع، ولهذا كيخزنوه باش يرفعوا الأثمان، شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الكلمة للرد على التعقيب، السيد وزير الداخلية.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس، غير من جديد بغيت نأكد بأن عملية تحديد الأسعار التي أصبحت تتم عن طريق المنافسة الحرة، لا تعني أن هذه الحرية هي الفوضى والمضاربات في الأسعار و التلاعب بالقدرة الشرائية للمستهلك، فهناك آليات للمراقبة، مراقبة الأثمنة، الجودة المراقبة الصحية، فإذن هناك آليات وضوابط قانونية وأجهزة مؤسساتية وضعتها الدولة للسهر على ضمان شفافية السوق وتوفير الحماية الكافية للمستهلك لا من الناحية الصحية ولا من ناحية الجودة والحماية من كل مضاربة وممارسة غير مشروعة. وسنسهر والحكومة والسادة العمال والولاة سيسهرون خصيصا خلال هذا الصيف اللي كتكون فيه الزيادة على الاستهلاك على أن تتم المراقبة و تكون مراقبة شديدة حتى تكون حماية كاملة للمستهلك والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، ننتقل للسؤال الثالث موجه كذلك للسيد وزير الداخلية حول تأخير إصدار بعض المراسيم للمستشارين المحترمين السيدين: أحمد تويزي، ادريس الراضي، فليتفضل الأستاذ الراضي مشكورا.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس،
السيد الوزير،
أختي إخواني المستشارين،
في البداية أود أن أشكر السيد الوزير على تفضله بالإجابة على هذا السؤال مؤكدا لسيادته أنه قد طال انتظارنا لقدومه إلى هذه القبة، مع العلم أننا نراعي جسامة المسؤولية الملقاة على عاتقكم السيد الوزير، وكثرة انشغالاتكم وكثافة برامج عملكم التي تحول دون حضوركم بانتظام لجلسات الأسئلة الشفوية وأنتم تعلمون السيد الوزير أن هناك أسئلة كثيرة تتعلق بقطاع الداخلية بحيث أن هناك من بين المستشارين من له مجموعة من الأسئلة، منها ما هو آني وقد تجاوزته الظرفية ومنها من لازال ينتظر الإجابة. ولا نلقي باللوم عليكم أنتم شخصيا لكثرة مهامكم، إلا أنا نطالبكم بإيجاد حل لهذه المعضلة، خصوصا وأن وزارتكم تمتاز بوزير منتدب له الأهلية الدستورية والكفاءة الشخصية

للإجابة على أسئلة السادة المستشارين أما بخصوص موضوع السؤال فإنه يتعلق بمدى رغبة الحكومة في تعميق اللامركزية إذ كما تعلمون السيد الوزير أنه قد صدر الظهير المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم منذ 3 أكتوبر 2002 إلا أن المراسيم التطبيقية لم تصدر بعد وظل جزء هام من هذا القانون معطلا عن التنفيذ والغريب في الأمر هو أن هذه الظاهرة تميز عمل هذه الحكومة، فالكثير من القوانين التي صادق عليها البرلمان تدخل حيز التنفيذ دون إصدار القوانين التنظيمية المتعلقة بها.

السيد الوزير تعلمون أيضا أن رؤساء مجالس العمالات والأقاليم قد اجتمعوا في إطار جمعوي وكان إلحاح الجميع على التعجيل بإصدار هذه المراسيم بالإضافة إلى مطالب أخرى شكلت موضوع لقاءات بين ممثلي الرؤساء وبعض أطر وزارتكم ميزها وأقول ميزها جو الحوار البناء والصراحة والشفافية في إطار التوجهات الملكية السامية الداعية إلى المفهوم الجديد للسلطة ولسياسة القرب والتعميق اللامركزية وهذه المناسبة ننوه بمجهوداتكم في ترجمة هذه التوجهات على مستوى تدبيركم للإدارة الترابية.

السيد الوزير، رجوعا إلى موضوعنا لقد طال الأمد ولم نعد نريد التأخير في إطار إصدار هذه المراسيم لأن القوانين الجديدة وسعت صلاحيات الرؤساء، وهم في حاجة الآن للآليات والإمكانيات البشرية لإنجاز مهامهم، فمتى سيتم إصدار هذه المراسيم؟ و لماذا كل هذا التأخير؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الداخلية للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس أود في البداية أن أشكر السيدين المستشارين المحترمين على وضع هذا السؤال المهم والذي توليه وزارة الداخلية عناية خاصة، ذلك أنه في إطار دعم وتقوية نظام اللامركزية ببلادنا قامت الحكومة بإصلاحات هامة كان من جملتها إصدار القانون المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم والقانون المتعلق بالميثاق الجماعي وذلك اعتبارا للمكانة التي تحتلها الوحدات الترابية في تدعيم الديمقراطية المحلية وكذلك تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد اتخذت هذه الوزارة عدة إجراءات من أجل تفعيل وتنفيذ المقتضيات المنصوص عليها في هذين القانونين.

أذكر منها على الخصوص إصدار عدد من المراسيم والقرارات المتعلقة بانتخاب المجالس المحلية وتكوين هياكلها. وفور الانتهاء من الاستحقاقات الانتخابية انكبت الوزارة على إعداد مجموعة أخرى من المراسيم، تهم الهياكل التنظيمية للعمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات، الهياكل التنظيمية للباشويات والدوائر والقيادات، الهياكل التنظيمية للجماعات والمقاطعات الحضرية، تحديد شروط تعيين رؤساء الدواوين والمكلفين بمهمة لدى رؤساء مجالس العمالات والأقاليم وكذا رواتبهم، تحديد التعويضات عن المهام والتمثيل الممنوحة لفائدة أعضاء مكاتب المجالس الجهوية ومكاتب مجالس العمالات والأقاليم ومكاتب المجالس الجماعية بما فيهم مقرري الميزانية وكتاب هذه المجالس، تحديد شروط التعيين في المناصب العليا بالإدارة الجماعية.

وكما لا يخفى عليكم، فإن إعداد هذه النصوص يستلزم نظرة شمولية لإشكالية التداخل والترابط الوطيدين بين اللامركزية واللاتمركز مما يستدعي إعداد هذه النصوص في آن واحد حرصا على انسجام منظومة الإدارة المحلية بشقيها اللامركزية واللاتمركز. كما أن هذه المراسيم تستوجب الدراسة المتأنية والمعمقة وكذا الأخذ بما راكمته بلادنا من تجارب في هذا الشأن خلال أكثر من 25 سنة من الممارسة الميدانية.

وبالرغم من ذلك فإن كل هذه النصوص قد أعدت من طرف الوزارة في وقت مناسب و هي الآن معروضة على الوزارات الأخرى: وزارة المالية و الخوصصة، الوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة والأمانة العامة للحكومة. وسيتم عرضها قريبا على المجلس الحكومي قصد دراستها والمصادقة عليها.

فيما يخص الجانب الثاني - السيد المستشار - أنتم تعرفون انشغالات وزير الداخلية، فكلما كنت متواجدا في الرباط كلما كنت أتعامل مع المجلسين: مجلسكم ومجلس النواب، وبطبيعة الحال لما تكون مصالح البلاد يعني ما كتعطينيش فرصة باش نكون يوم الثلاثاء أو الأربعاء فما يمكنش لي نجاوب ولكن هادي ماشي هي المرة الأولى اللي كنجاوب على أسئلة السادة النواب والمستشارين عدة مرات. غير يمكن ماسمعتيش لي المرة الأخيرة على كل حال أعطيك موعد في الأسابيع المقبلة إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

هل هناك من تعقيب؟ إذن ننتقل للسؤال الموالي موجه أيضا إلى السيد وزير الداخلية حول تفويت مرآب البرلمان إلى القطاع الخاص للمستشارين المحترمين السادة: عادل المعطي، محمد العقادي، محمد السلامي، عبد السلام الودي ومحمد هلال. الكلمة للسيد الرئيس الأستاذ عادل المعطي.

المستشار السيد عادل المعطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الأخت المحترمة، إخواني المستشارين المحترمين،

لا يخفى عليكم السيد الوزير انشغال السادة نواب الأمة الآن بعدما وصلهم خبر تفويت مرآب وقوف السيارات للسادة النواب والمستشارين وكذلك أطر الغرفتين، فالسيد الوزير نحن نعرف الآن الأهمية ديال هاد المرآب أو الباركينك parking خصوصا أن الآن حنا كنعرفو من قبل كان البرلمان، والآن مجلس المستشارين، إذن ما كاينش مجال لوقوف السيارات في المستقبل للسادة النواب والمستشارين.

ولهذا نسائلكم السيد الوزير تم تفويت هذا المرآب إلى مؤسسة خاصة فنريد منكم إعطاء السادة المستشارين والرأي العام توضيحات حول هذا الموضوع. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد وزير الداخلية للإجابة على السؤال فليتفضل.

السيد وزير الداخلية:

شكرا، السيد الرئيس، أتقدم بالشكر للسيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال إلى فهمت المتعلق بمربض البرلمان. في البداية بغيت نوضح أن مربض البرلمان الواقع أمام الباب الخلفي لبناء مجلسكم الموقر لا يزال مخصصا لوقوف سيارات السادة النواب والمستشارين وكذا أطر وموظفي هذه المؤسسة علما أن هذا المربض لا يدخل في نطاق الملك الجماعي ولا في ملك الدولة، بل يوجد في وضعية كراء لفائدة البرلمان من طرف الخواص. لا أرى مشكلا في هذا الباب.

أما فيما يتعلق بمرابض السيارات الأخرى المتواجدة بمختلف أزقة وشوارع العاصمة ومن ضمنها زنقة القدس المجاورة لمقر البرلمان فإنها تعتبر ملكا عموميا بلديا يسري في شأنها ما يسري على باقي الشوارع والأزقة الخاضعة للتدبير الخاص الذي أقره المجلس البلدي في إطار البحث عن حل لمشكل الاكتظاظ وتعطل حركة السير وماله من انعكاس على نشاط المحلات التجارية والخدماتية بوسط مدينة الرباط، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة في إطار التعقيب للمستشار المحترم السيد عادل المعطي، تفضل.

المستشار السيد عادل المعطي:

شكرا السيد الوزير المحترم على هذا التوضيح نحن حقيقة السيد الوزير نعرف أن الدستور يضمن حق الملكية. ولكن كان من المفروض أن هذا المرآب كان يقتنيه البرلمان أو الدولة لصالح نواب الأمة، لأن الآن حنا ما بقيناش كنهضرو السيد الوزير إلا على قضية الوقوف، ولكن الآن نحن نتقدم لأن جوج الغرف الآن في مكان واحد ويمكن في المستقبل نبغيو نوسعو نوسعو البرلمان سواء في هذاك المحل اللي الآن كنهضروا عليه في الباب الخلفي، سواء المكاتب أو لبناء بناية أخرى ولهذا كان أملنا أن تتم المشاورة مع البرلمان باش يمكن للدولة تعاون فيه و يبقى ملك للدولة وكذلك الاستفادة منه لنواب الأمة. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

كلمة بسيطة، السيد الرئيس، غير باش ما يوقع حتى شي خلط. المربض الذي يوجد خلق المؤسسة الموقرة البرلمان ماشي ديال الدولة وماشي ديال البلدية، ديال الخواص، والمؤسسة ديالنا كارياه وعقد الكراء في الإدارة موجود، يعني باش تكون الأمور واضحة، هذا قطاع خاص كيكري لمؤسسة موقرة واحد المربض وكتخلصوا شهريا، إذن ما وقع حتى شي حاجة اللي كتمس بهذا المربط اللي باقي خاص بالمستشارين وبالسادة النواب والموظفين. بطبيعة الحال إذا كان هناك أي مشكل فإننا كوزارة الداخلية مستعدون للتعاون مع الوزارة المكلفة بالبرلمان ومع السادة الرؤساء باش نوسعو الإمكانية ديال وقوف سيارات السادة المستشارين والسادة النواب، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد وزير الداخلية، وننتقل إلى السؤالين الخامس والسادس في قطاع الداخلية يتميزان بوحدة الموضوع حول حصيلة المراكز الجهوية للاستثمار ودور هذه المراكز في الترخيص في ميدان الاستثمار. أستأذن المجلس الموقر في تقديم السؤالين مرة واحدة

على أن يتولى السيد وزير الداخلية الإجابة عنهما كذلك دفعة واحدة، السؤال المتعلق بحصيلة المراكز الجهوية للاستثمار تقدم بها المستشارون السادة: المعطي بنقدور، الحبيب لعلج، أحمد بنيس. الكلمة لأحد مقدمي السؤال، تفضل السيد الرئيس المعطي بنقدور لبسط السؤال.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

تواجه المراكز الجهوية للاستثمار تعثرا ملحوظا منذ إحداثها في يناير 2002 إذ كانت الحكومة تنتظر أن تجد لذلك حلا للاستثمار وتسهيلا للمساطر ورفع العراقيل التي تواجه المستثمرين لكن الملاحظ أن مجهودات هذه المراكز اقتصرت على الدعاية للاستثمار دون النتائج المتوخاة، وهو ما عبر عنه بعض المسؤولين في هذه المراكز وأشاروا إلى تداخل الاختصاصات وغياب تشريع قانوني لهذه الأخيرة.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم عن هذه المراكز هل تسير في الاتجاه الذي أنشئت من أجله وما هي العراقيل التي تواجهها، وما هي حصيلة إنجازاتها؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس، السؤال الموالي حول نفس الموضوع، حول الترخيص في ميدان الاستثمار ودور المراكز الجهوية للاستثمار، تقدم به السادة: إدريس مرون، محمد جوهري، أحمد المنتصر، مبارك السباعي، حميد المودن، إدريس الحسني، سعيد البار، خالد برقية، محمد المنصوري، المهدي عثمون. الكلمة للأستاذ مرون.

المستشار السيد إدريس مرون:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

الجميع تيعرف أن الإدارة المغربية مثلت لمدة طويلة ومازالت تمثل عرقلة في وجه الاقتصاد المغربي بكثرة الطرق والوسائل الضرورية التي يجب أن يستجيب لها المستثمر وبادرت القوات الحية في البلاد والاقتصادية على الخصوص منها في البحث لمدة طويلة على السبل التي يمكن أن تخرج المستثمر المغربي من المأزق، وجاء القول الفصل لصاحب الجلالة إذ أمر نصره الله بإحداث الشباك الوحيد أو ما يطلق عليه الآن المراكز الجهوية للاستثمار، إلا أنه مع الأسف الشديد هذه المراكز الجهوية للاستثمار أحدثت في ثوب قديم متقادم في إطار قوانين أظهرت عن عدم صلاحيتها وعن عدم تمكين المستثمر المغربي من الحصول على الوثائق والترخيصات الضرورية في وقت مناسب..

الآن ما ذا نلاحظ؟ نلاحظ أن هذه المراكز هي عبارة عن باب إداري جديد، أضيف للأبواب التي كانت خصك تمشي تدق عليه ضروري، وغادي يقول لك أنا ما قادرش نحل المشكل، لأن الموظفين اللي تما ماشي دياولو، دياول الإدارات الآخرين، وكل إدارة متمسكة لقرارها ومتمسكة بمركزيات قرارها ولا تفوض لأولئك الموجودين داخل هذه المراكز مثال بسيط، الآن على الصعيد الوطني كاين إشكالية فيما يتعلق في الاستثمار في ميادين متعددة. منها السياحة ومنها التعليم، والتكوين المهني. فمثلا كتمشي للمراكز تتقول له أودي بغيت ندير شركة ومن بعد يومين أو 3 أيام يجاوبك، يقول لك ما عندي ما ندير، الناس ديال العدل مابغاوش حيث خاصك تجيب لهم واحد الشهادة من عند التعليم، كتمشي عند التعليم كيقول لك باغي تدير الشركة. واحنا ما كنعطيوش الشهادة علاش غنعطيك هاد الشهادة، ومين تجي تحل مؤسسة ديال التعليم جيب لي الملف وجيبStatut ديال الشركة ونعطيك ذيك الساعة الرخصة وبين هذا وذاك هناك عشرات الملفات موضوعة فوق الطاولات علما أن ميدان التربية والتكوين هو أولوية ثانية بعد الوحدة الوطنية، وتدعو الحكومة إلى ذلك على أن يستثمر المواطنون في ميدان التعليم لرفع العدد من 4٪ الحالي اللي هو كيساهم به القطاع الخاص إلى 20٪ في حدود 2010..

إلى مشينا بهاد الطريقة، ما كنعتقدش أننا غادي نواصلو لأن أكثر من 4 أشهر، و5 أشهر، الناس موجدين المدارس ديالهم كيتسناوا يفتحوا، والآن ما يمكنش لهم يفتحوا لأن الشركات ما تكوناتش، لأن واحد يطلب الوثيقة وواحد تيقول أنا ما كنعطيهاش والمركز آشنو الدور ديالو في هاد الشي؟ تيقول لو أنا ما عندي ما ندير، إذن احنا نتطلبو إذا كانت هذه المراكز أمر صاحب الجلالة بإحداثها أن تعطى لها الصلاحيات الكافية لاتخاذ القرارات على اعتبار أنها تراقب فيما بعد وأشكر السيد الوزير على حضوره والسؤال ديالي هو هذا، ما كاينش أكثر من هاد الشي. وحاولت نلخصو باش ما نعاودش الكلام. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم لسيد لمستشار، الكلمة الآن للسيد وزير الداخلية للجواب على هادين لسؤالين معا. فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس، أتقدم بالشكر للسادة المستشارين المحترمين على طرحهم لهذا السؤال المتعلق بالمراكز الجهوية للاستثمار بصفة عامة، فكما تعلمون، تعتبر هذه المراكز أداة فعالة لإنشاء ودعم المقاولات و رافعة أساسية لاستقطاب المشاريع وتحسين مناخ الاستثمار ببلادنا تنفيذا للرسالة الملكية السامية بتاريخ 9 يناير 2002 المتعلقة بالتدبير اللامتمركز للاستثمار. فمنذ إحداث هذه المراكز تعمل مصالح هذه الوزارة بتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية على مواكبة عملها حيث استطاعت منذ إنشائها تحقيق حصيلة جد إيجابية تتمثل فيما يلي:

تقليص مدة إحداث المقاولة من عدة أسابيع إلى أقل من 48 ساعة، مع الإشارة إلى العمل المتواصل من أجل متابعة تقليص هذه المدة مستقبلا إلى 24 ساعة. وذلك بالاعتماد على التقنيات الإعلامية الجديدة. هاد التقليص بشهادة المؤسسات العالمية الكبرى. هذا وقد بلغ عدد المقاولات التي تم إنشاؤها بالشباك المكلف بالمساعدة على إنشاء المقاولات خلال سنة 2003 ما مجموعة 8662 مقاولة.

2) الدراسة والموافقة خلال سنة 2003 بالشباك الخاص بمساعدة المستثمرين على ما مجموعه 2284 مشروع بمبلغ استثماري قدره 46 مليار درهم وستمكن هذه المشاريع من توفير 100 ألف منصب شغل توزع على عدة قطاعات.

3) مساهمة المراكز الجهوية في تحسين مناخ الاستثمار وتنمية شروط تحفيز المقاولات الأجنبية على توطين مشاريعها ببلادنا، حيث بلغت قيمة المشاريع الاستثمارية الأجنبية التي تمت الموافقة عليها من طرف هذه المراكز برسم سنة 2003 ما مجموعه 13 مليار درهم.

أما فيما يتعلق بالتدابير والإجراءات التي اتخذت لدعم عمل المراكز الجهوية للاستثمار وتعزيز هيكلتها وتفعيل دورها فتتمثل في المرسوم المتعلق بتنظيم المراكز الجهوية للاستثمار، المرسوم المتعلق بإحداث أجرة عن الخدمات المقدمة من طرف المراكز الجهوية للاستثمار. منح هذه المراكز صفة مرافق الدولة المسيرة بصفة مستقلة SEGMA. أما بخصوص دراسة طلبات الترخيص الإداري. وتحضير الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز المشاريع فتجدر الإشارة إلى أن الصلاحيات التي تم تفويضها للسادة ولاة الجهات، والتي تهم الترخيص في إطار التدبير اللاممركز للاستثمار تتعلق بالقطاعات التالية وهي: الصناعة، التصنيع الفلاحي، المعادن، السياحة، الصناعة التقليدية والسكن بالنسبة للمشاريع المقدرة بدون 200 مليون درهم.

وهكذا يتضح أن التراخيص المتعلقة بعدة قطاعات منها قطاع التعليم الخاص والتكوين المهني، لا تدخل ضمن الاختصاصات المخولة إلى السادة الولاة و إلى المراكز اليوم يمكن تدخل مستقبلا بطبيعة الحال. و من أجل دعم المراكز الجهوية للاستثمار فإن هذه الوزارة عازمة على القيام بعدة إجراءات، نذكر منها تعزيز هذه المراكز بالموارد البشرية، حيث تتم حاليا عملية توظيف أطر ذات مؤهلات عليا عن طريق التعاقد، توقيع شراكة مع الوكالة الأمريكية للتنمية على مدى سنتين 2004 و 2005 من أجل مواكبة عمل هذه المراكز في مجالات عديدة كالتكوين في ميدان جلب الاستثمارات. إنعاش الاقتصاد الجهوي. وضع دليل الإجراءات و تحسين خدمات النظام المعلوماتي.

ثالثا، إعداد مشروع مرسوم يتعلق باللجنة الجهوية المكلفة بالبت في الطلبات المتعلقة بالعمليات العقارية الخاصة بمشاريع الاستثمار وذلك بناءا على الرسالة الملكية حول التدبير اللاممركز للاستثمار هذا ومن المؤكد أن التدابير المتخذة ستساهم لا محالة في دعم الإمكانيات البشرية والقانونية والمؤسساتية لهذه المراكز حتى تضطلع بالمهام المنوطة بها على الوجه الأكمل والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

هل هناك تعقيب؟ الكلمة للمستشار المحترم.

المستشار السيد الحبيب العلج:

السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير على التفاصيل اللي أعطيتوها لنا، فعلا يمكن لنا نقاسمكم واحد القاسم مشتركة فيما يخص التصريحات اللي عطينوا لنا والأرقام اللي اعطيتوا لنا أنه فعلا هاد المراكز حديثة العهد وهي نتائج تصاعدية إلا أنه بالممارسة اليومية عندنا واحد التفاصيل هو أنه في الحقيقة هاد المراكز الجهوية أطرت العمالات والولايات ديال الجهات، بحيث تمكنت هذه الإدارة أنها تتأطر من طرف موظفين سامين اللي يمكن إليهم يساهموا في تشجيع الاستثمار.

هادشي كنعرفوه وكنعيشوه يوميا. أنه فعلا هاد المراكز الجهوية أطرت فهاد الشي، الملاحظ هو أنه الملفات اللي كتوضع على هاد المراكز كثيرة، وأنه سرعان ما غتوجد هاد المراكز راسها في نفس المستوى ديال الإدارات القديمة. لأنه غتراكم عليها الملفات وغتراكم عليها المسائل فلهذا اللي كنطلبو من الحكومة ديالنا أنه تساير العصر. تساير أشنو كيوقع في العالم. دائما احنا كنديروا تقاربات مابيننا وبين آشنو كيجري في العالم. فعلا الشباك الوحيد كان في السبعينات، الثمانينات. كا مزيان، اليوم آشنو اللي كاين في العالم في ماليزيا في اندونيسيا هو وكالات خاصة تساعد على الاستثمار. Facilitatrice d'investissement معنى أنه الحكومة أو وزارة الصناعة والتجارة تؤهل مقاولات وتشجع على إنشاء مقاولات اللي كتشجع الملفات وكتهيئ الملفات بالنسبة للمقاولين اللي كيكونوا هم بدورهم مخاطبين مع هاد المراكز لأنه المراكز تعيا تخدم بالنسبة لحجم الملفات راغادي يكون عندها واحد المستوى قليل وما يمكنش لها تعالج الملفات كولهم، بالعكس البديل هو أنه نوجدو والحالات تنعش الاستثمار. تخلقوها بجانب هاد المراكز، هاد الشي اللي بغينا نقولو لكم السيد الوزير واحنا كنحييا المديرين ديال هاد المراكز لأنه فعلا كنمارسو معهم وعندهم واحد الرغبة في الاستثمار، وكنشكركم السيد الوزير من جديد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الأستاذ لعلج، الكلمة في إطار التعقيب. الأستاذ إدريس مرون.

المستشار السيد إدريس مرون:

اجمع كل شي آ السيد الوزير فعلا هاد المعطيات اللي اعطيتينا، مهمة جدا ولكن الممارسة السيد الوزير، احنا كنعيشوها. فمن الناحية النظرية تيمكن لنا نديرو شركة في 48 ساعة، وهاد الكلام سمعناه عند بعض المديرين، ولكن عمليا أنا حضرت إحداث عدة شركات، هاد الشي ما قدروش يديروه بل كاين شركات اللي تحطات هادي 4 أشهر وباقي ما خذاتش وراقها. لما تنقولو التعليم ملي هضرت على التعليم، ما تنقولش فتح المؤسسة، أقول إحداث شركة استثمارية في ميدان التعليم. فرق ما بين فتح مؤسسة اللي تيمكن يفتحها شركة أي شخص معنوي أو شخص مادي، ولما كتمشي تفتح المؤسسة كيقول لك جيب لي statut ديال الشركة. هاداك statut ديال الشركة مطروح الإشكال ديالو حاليا في المغرب فيجب التنسيق ما بين الوزارات. وزارة لعدل، مصالح ديال registre de commerce كتقول لك جيب ليا الورقة ديال ورقة وزارة التعليم، ديال التعليم تيقول لك أودي أنت غادي شركة استثمارية، أنا ما نتعطيش السادة المديرين ديال المكاتب تيقولوا لك أنا ما عندي ما ندير لك، إذن هذه إشكالية مطروحة الآن يجب أن تحلها الحكومة بين مصالحها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة في إطار الرد على التعقيب للسيد وزير الداخلية.

السيد وزير الداخلية:

تعليق وجيز السيد الرئيس، اللي بغيت نقول أن المراكز الجهوية للاستثمار حديثة العهد والإحصائيات اللي عطيت كتعكس واحد الواقع ايجابي جدا لا من عدد المقاولات اللي تخلقت، ولا من حجم الاستثمارات ولا من العدد المرتقب من فرص الشغل اللي غتترتب على إنشاء هاد الشركات، إذن ما نحكموش عليها ونقولوا أن هاد المراكز راها ترجع بحال الإدارة. بالعكس بغيناها هي تكون واحد الإدارة نموذجية فاللي كنعملوا الآن هو الربط عن طريق الانترنيت هاد المراكز بالإدارات كلها المهتمة بالاستثمار. يعني كاع من وزارة العدل، وزارة المالي وزارة الصناعة وتحديث القطاعات.. كلها هاد الإدارات المهتمة بالاستثمار الخاص. كلها غتكون مرتبطة عن طريق الانترنيت بين هذه المراكز مما سيسهل الإجراءات العملية لخلق شركات بطبيعة الحال، وكتجري هنا واحد التجربة يعني كنجربوها في المركز الجهوي بأكادير في هذا النطاق مع مكتب خبرة أمريكي. وإلى نجحت غادي نعمموها على المراكز كلها وغاتكون هي من المبادرات الحديثة في التدبير الحديث للإدارة المغربية، من دون شك أن من بين الأمور اللي كانت كتعرقل شويا العمل ديال المراكز الجهوية. وهو الموضوع المتعلق بالعلاقة بين المركز الجهوي للاستثمار وregistre de Commerce ، فهذا الموضوع تحل نهائيا خلال اجتماع عقد مع وزارة العدل بحيث أن في شتنبر المقبل إن شاء الله ستخصص وزارة العدل موظفين مختصين. يعني عون قضائي في كل مركزغيكون عون قضائي باش ذاك الموضوع ديال السجل التجاري اللي كنا كنلقاو فيه ديك الصعوبة ما غيبقاش. فإذا إلى حلينا هاد المشكل ديال السجل التجاري. ودخلنا الانترنيت وزودنا بيه الجميع، غادي

يبقى عمل إنشاء الشركات غان.. مشينا فيه واحد المرحلة بعيدة جدا.

غادي يبقى الموضوع الثاني، وهو هاد المراكز المهمة الثانية ديالها هو تشجيع الاستثمار الجهوي، وهاد الشي كيبغي يعني تكون جميع المقاولات وجميع الفاعلين الجهويين معبئين حول هذا المركز لتنمية جهتهم. وهنا كنشاهدو أن عدة جهات بدات في هذا المشروع، غادين دائما كنرجعو لنفس الجهة جهة أكادير، كنعرف أن عدة جهات. كاين بعض الاخوان هنا موجودين كيشوفوني على أني كنتعامل معهم باش نعملو واحد الحملة للتعريف بالجهة ومؤهلات الجهة، هذا راجع إلينا جميعا أننا ننمي الاستثمار. يعني بمجهودنا حول هاد المراكز اللي غتكون مؤهلة وعندها الإمكانيات التقنية الحديثة. غادي يبقى بطبيعة الحال المشكل اللي حطو المستشار المحترم وهو بالنسبة للمواضيع الأخرى اللي ما متكلفاش بها المراكز الجهوية للاستثمار هذا لا يعني أننا ما دام أنه ما تحولت حتى شي حاجة دياب هاد المراكز، احنا هاد الاستثمارات غادي نكملوها ونخليو هذاك المستثمر في القطاع الخاص في ميدان التعليم أو التأهيل المهني ما غاديش نهتمو بيه بالعكس فاغادي نشوفو هاد الموضوع بصفة إن شاء الله إيجابية وإلى كانت هناك أي صعوبة فأظن أن زميلي في التعليم ما غاديش يبخل علينا بجهود باش نحلو هاد المشكل، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم لسيد وزير لداخلية، ننتقل إلى لسؤال لسابع موجه لكم أيضا حول لتدابير لوقاية ضد لكوارث لطبيعية ولإمكانية لتدخل لسريع للحد من تعكساتها لسلبية للمستشارين لمحترمين لسادة: بلحاج لدرمومي، حسن قيشوحي، محمد لفاضلي، يونس لعراقي. عبد لحميد بنعوش، أحمد لجغيري، بنعيسى بنزرول. فليتفضل الأستاذ لدرمومي لشرح لسؤل مشكورا.

المستشار السيد بلحاج الدرموسي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيدة المستشارة عفوا، قبل التطرق إلى صميم السؤال، اغتنم هذه الفرصة لأطلب من السيد الوزير، وزير الداخلية أن يبلغ للسادة العاملين في هذا القطاع، قطاع الوقاية المدنية ورجال المطافئ من موظفين ومن مسؤولين كبار ساميين تهانينا الحارة على ما يقومون به من أعمال في خدمة الصالح العام وفي خدمة المواطنين في ظروف - حقيقة - مادية يجب أن تستحسن.

السيد الوزير كما تعلمون الحمد الله بلادنا كتتقدم بواحد السرعة كبيرة والعمران والتكاثف السكني والصناعة، ولهذا كالبلدان الأخرى أن الطبيعة أصبحت الآن تتقلب بكيفية سريعة ومفاجئة لأنه الطبيعة - حقيقة - من دورها تنتقم من تعامل الإنسان فالتقدم العلمي الذي - حقيقة - ما احترمش البيئة الطبيعية، ولكن هادي هي الدنيا ولابد أن نتسلح كذلك بوسائل الوقت و هو محاربة الطوارئ المفاجئة وما يمكنش نوصلو لهاد الهدف إلا إلى اعطينا للمسؤولين في هاد القطاع الوسائل المادية وواحد السياسة إدارية جهوية اللي يمكن ليها في وقت سريع ان تكون على يقظة و أن تحارب هاد المفاجئات الطبيعية اللي في غالبية الأحيان غتكون عندهوم واحد المضرة كبيرة كيفما كان الحال أن المغرب في وضعية سليمة في هذا الميدان، الحقيقة أنه المفاجأة ديال الزلزال ديال الحسيمة كانت صعبة نظرا للمواصلات ونظرا للطبيعة الجغرافية لهذا المكان، ولكن الدولة وعلى رأسها صاحب الجلالة نصره الله اللي حقيقة أعطى المثل الكبير ديال التضحية وديال المراقبة، وعاش مع المواطنين في المكان مدة طويلة، هذا كيبرهن بأن - الحمد الله الجسد الاجتماعي السياسي ديال بلادنا، والروحي لازال قويا.

ولهذا السيد الوزير كنطلبو منكم واش كما طلبنا دائما المستوى التقني ديال هاد المؤسسة ديال الوقاية المدنية واش تعملت لو واحد السياسة خاصة فيما يخص الوسائل المادية، أما العنصر البشري، عندي الثقة في المغاربة، تبارك الله عليهم.يمكن لهم يديروا التدريب ديال 4 أشهر ولا 5 ويصلوا إلى المستوى المطلوب منهم، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير للإجابة، فليتفضل

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار على ما تفضلتم به في حق موظفي الوقاية المدنية وشكركم لطرح هذا السؤال وعلى اهتمامكم بموضوع الكوارث الذي يحظى موضوع تدبير مخاطرها بأهمية بالغة من طرف الحكومة.

إن مواجهة هذه الكوارث من فيضانات وحرائق وزلازل تقتضي رسم خطط توقعية و احترازية ووقائية وكذا إعداد برامج عملية للتدخل السريع والفعال عند

حدوث هذه الكوارث لا قدر الله، ووعيا من وزارة الداخلية بأهمية ذلك وحرصا منها على حماية أرواح المواطنين وتأمين ممتلكاتهم فقد عمدت الحكومة إلى تبني برامج عملية لمواجهة الكوارث الطبيعية التي عرفتها بعض الأقاليم والعمالات ونخص بالذكر منها: الزلزال الأخير الذي ضرب إقليم الحسيمة ومواجهة الفيضانات بكل من مدن المحمدية وطانطان وسطات وخنيفرة.

وقد كان لهذه البرامج الحكومية الأثر الإيجابي في الحد من مخلفات هذه الكوارث كما أن الحكومة بصدد الانكباب على تعميق تصور شمولي لإعداد استراتيجية لتدبير المخاطر بشتى أنواعها، وترتكز هذه الاستراتيجية على محورين أساسيين:

1) التدابير الوقائية تتمثل فيما يلي:

- توفير أنظمة الرصد والإنذار:
- السهر على إنشاء الحواجز وسدود التخزين التي تعد عاملا أساسيا للحماية من الفيضانات.
- العمل على إعداد مجاري المياه وتوسيع مسالكها.
- منع بناء المساكن والمنشآت الصناعية في المناطق المحاذية للتيارات المائية الجارفة.
- إحداث مستودعات جهوية للوقاية المدنية للتخزين.
- إزالة الأوحال الراكدة والأجسام الصلبة المساقة إلى الأنهار.
- دراسة مشاريع المنشآت الصناعية والسكنية وإبداء الرأي في مدى استجابتها لكل معايير السلامة والوقاية.

وترجع مهمة السهر على تنفيذ هذه التدابير إلى هيأة قيادية بكل عمالة وإقليم تتكون بالإضافة إلى السلطات الإقليمية من المصالح الأخرى المختصة كالوقاية المدنية، الدرك الملكي، والقوات المساعدة.

2) التدابير العملية للتدخل:

لقد تم اتخاذ عدد من التدابير يمكن إجمالها فيما يلي:

- إصدار المرسوم المتعلق بضوابط البناء المضاد للزلازل الذي ينص على إلزامية تصميم الخرسانة وكذا وجوب إيداع الوثائق المتعلقة على الخصوص بمعايير البناء المضاد للزلازل بمقر الجماعة قبل افتتاح الورش.
- تصنيف الكوارث والعمل على إعداد تصاميم خاصة بمواجهة الطوارئ. وأهمها تصميم الإغاثة، ويعتبر هذا الأخير وثيقة تقنية رسمية معدة على صعيد كل عمالة وإقليم. لتحديد مسبق لخطة العمل الواجب اتخاذها فيما يخص تنظيم الإغاثة وإنقاذ السكان والممتلكات.
- إحداث بصفة تدريجية لمراكز الإغاثة على مستوى جميع مناطق المملكة.
- إحداث مصالح جهوية للوقاية المدنية بشراكة مع الجماعات المحلية ووكالة التنمية وإنعاش أقاليم وعمالات شمال المملكة وذلك قصد تعميم وتقريب إمكانية الإغاثة من المواطنين في كافة ربوع المملكة.
- اقتناء تجهيزات وآليات تتميز بتقنيات جد متطورة لملاءمة مواجهة مخاطر الكوارث والحرائق المحتملة.
- إعداد مشروع قانون لإعادة هيكلة المنظومة القانونية المتعلقة بالوقاية المدنية تستهدف إحداث لجن وطنية دائمة، ولجن جهوية للوقاية المدنية وكذا وضع تصميم مديري وطني وتصاميم جهوية لتدبير المخاطر وإحداث تصاميم تنظيمية للإغاثة والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، قبل أن ننتقل إلى السؤال الموالي، أستسمح المجلس الموقر لإضافة هل في إمكان الحكومة شراء طائرات صهريج Les avions bassin لأنه الحرائق التي يتعرض لها المغرب تكلفه خسائر كبرى خصوصا ونحن على مشارف فصل الصيف هذا سؤال موجه لكم، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

على كل حال هذا النوع من الطائرات موجود في المغرب وماشي غير طائرة واحدة، عدة طائرات. طائرات كبرى وطائرات متوسطة وطائرة هيليكوبتير. كلها مجهزة بصهاريج هي اللي كتقوم بالعمل العادي في الصيف وحتى بعض الدول الصديقة المجاورة استعانت بهذه الطائرات في صيف 2003.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم لسيد الوزير، ننتقل إلى السؤال الموالي، موجه لكم حول إعادة انتشار موظفي الجماعات المحلية، للمستشار المحترم، الأستاذ عبد السلام بلقشور. فليتفضل الأستاذ بلقشور مشكورا البسط السؤال.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا للسيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

الأخت المستشارة،

للأسف سؤالنا هو خارج البث التلفزي الإخوان اللي سبقونا ما احترموش الوقت، لأسف. احنا ما كناموش الرئاسة. احنا كلنا مشاركين فهاد الإشكالية هادي، وهذا في الحقيقة كنعتبروه ظلم في حقنا لأن عندنا سؤال من الأهمية بمكان، وكنا كنتنظرو التواصل الإعلامي عبر

شاشة التلفزيون أننا غادي نورو الرأي العام الوطني بالإجابة ديال السيد الوزير اللي تفضل اليوم وحضر معانا باش يجاوبنا على هاد السؤال اللي كنعتبروه هام وهام جدا.

السؤال آ السيد الوزير كما تعلمون هو كيتعلق بإعادة انتشار الموظفين وخصوصا في الجماعات المحلية. هاد الجماعات المحلية في بلادنا اللي كتعرف اكتظاظ كبير ديال الموظفين، كاين الجماعات اللي كيتعدوا فيها بالآلاف في الوقت اللي واحد العدد ديال الإدارات الوطنية العمومية تشتكي من خصاص في الموظفين الصحة هناك التعليم هناك الأمن، وما أحوجنا إلى الأمن في هذه الأيام الأخيرة.

نسائلكم السيد الوزير عن المقتضيات أو القوانين أو التدابير التي اتخدتموها السيد الوزير من أجل معالجة هذا المشكل اللي كنعتبروه أنه ما غيكلف خزينة الدولة فحتى شي حاجة من الناحية المادية ما غاديش يكلف بل يتطلب واحد المجهود فكري يتطلب مجموعة من الاجتماعات، يتطلب إبداع، قوة اقتراحية كبيرة باش ممكن أننا نعاودو إعادة انتشار هاد الموظفين المتكدسين في الجماعات المحلية وبدون مهمات وللأسف بدون مهمات أقولها وأكررها، كعضو مجلس بلدي محاط بمجموعة من الموظفين اللي غير جالسين لا يعملون شينا، مين كتكون الجماعة فيها 800 موظف أو 1000 موظف أي رئيس غادي يكون عندو القدرة باش يسير 1000 موظف؟ أي صناديق اقتراع هادي في بلادنا، خرجت رئيس اللي عندو علم علوم الموارد البشرية اللي غادي يسير مجلس فيه: 23000 موظف و نحتفظ ببعض الأشياء للتعقيب. ونتمنى أن الجواب ديالكم السيد الوزير يجيب البشرى في هذا الاتجاه ويجيب الحل إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس، أود في البداية أن أوجه شكري إلى السيد المستشار المحترم على تفضله بطرح هذا السؤال الهام حول إعادة انتشار موظفي الجماعات المحلية. إن ارتفاع عدد موظفي الجماعات المحلية يرجع بالأساس إلى المساهمة الوافرة لهذه الأخيرة في عمليات توظيف حاملي الشهادات وذلك منذ بداية التسعينات مما ساهم في الحد من بطالة هذه الشريحة من المواطنين، كما مكنت هذه المبادرة من رفع مستوى تأطير الإدارة الجماعية بمختلف التخصصات رغم تأثيرها على كتلة الأجور، إلا أن تحليل الوضعية الحالية للموارد البشرية العاملة بالجماعات المحلية والتي أصبح عددها جد مهم بالموازاة مع الأهمية التي أصبحت تكتسيها اختصاصات هذه الهيئات يبرز بدون شك أن هناك فائضا على مستوى عدد كبير من الجماعات وخصاصا بالنسبة لجماعات أخرى..

ولمعالجة هذه الوضعية فإن وزارة الداخلية أعدت مشروع مرسوم يحدد الهيكل التنظيمي للجماعات المحلية يأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الحقيقية من مختلف أصناف الموظفين والأطر و كذا شروط التعيين بالمناصب العليا بالإدارة الجماعية، ويوجد هذا النص حاليا على مستوى القطاعات الوزارية المعنية الأخرى قصد إبداء الرأي فيه قبل عرضه على أنظار مجلس الحكومة، وعلى هذا الأساس سيتم وضع برامج وطني لإعادة انتشار الموظفين الجماعيين وفق معايير موضوعية تراعى فيها نسبة تأطير الجماعات وإمكانياتها المالية وكذا الظروف الاجتماعية لهؤلاء الموظفين كما ستتم إعادة النظر في بنية تأطير بعض الجماعات القروية التي تعاني من نقص في بعض أصناف الموظفين، خاصة الأطر التقنية لتمكينها من إنجاز المهام المنوطة بها في مجال التنمية المحلية المستدامة.

وفي نفس السياق فإن التفكير منصب حاليا على تشجيع الجماعات المحلية للقيام بوضع بعض من موظفيها رهن إشارة المصالح المشرفة على قطاع الأمن الوطني والوقاية المدنية بناءا على قرارات تتخذها المجالس الجماعية بعد التداول بشأنها وذلك في إطار، إعادة انتشار الموظفين ودعم وتعزيز الوظائف الإدارية داخل المصالح المشرفة على الأمن و الوقاية المدنية بأطر كفأة خدمة للصالح العام. ولابد من الإشارة إلى أن عملية انتشار موظفي الجماعات المحلية لها انعكاسات مالية يجب أخذها بعين الاعتبار والتفكير فيها بالتأني قصد إيجاد الحلول الملائمة لها.

وفي الأخير أود أن أنهي إلى علم السادة المستشارين المحترمين أن هذه العملية لها كذلك ارتباط وثيق بالتكوين وإعادة التكوين اللذان يشكلان محورين أساسين في تدبير الموارد البشرية. ولهذا الغرض فإن وزارة الداخلية ستواصل تفعيل البرنامج المعد لهذه الغاية بتنسيق وتشاور مع السادة الولاة والعمال والجماعات المحلية المعنية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد وزير الداخلية باسم المجلس الموقر، أتقدم إليكم بالشكر و التقدير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة، عندكم تعقيب؟ تفضلوا، سمح ليا، الأستاذ بلقشور تفضل.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

هو تعقيب شكلي، كنبغيوا نشكرو السيد الوزير، غير على أنه تطرق في البداية على أنه الشغل كان من أجل محاربة البطالة، وهادي فكرة اللي خصنا في الحقيقة نحاولو نتجنبوها، لأن التشغيل خصو يكون منتج ونافع، في عصرنا هذا، محاربة البطالة بالاستثمار وبأشياء اللي هي مهمة نعود عليهم وعلى بلادهم بالنفع، أما التشغيل من أجل التشغيل، راه مسألة اللي هي مأساوية في الحقيقة، لأن غدا هاد الجماعات ما غاديش يلقاوا باش يخلصوا هادوك الموظفين وهادي هي الكارثة لأنه ولات عندهم الصفة القانونية و إلى آخره.

بلادنا كتخلص كتلة الأجور ديال 13٪ وهي أعلى نسبة في العالم ديال كتلة الأجور اللي تقريبا كتساوي 3 مرات ميزانية الاستثمار في بلادنا، هذا كيحد من الاستثمار بشكل كبير، احنا مع التشغيل بطبيعة الحال، ما كرهناش أن جميع المغاربة يشغلوا ونكونو احنا دولة مستوردة لليد العاملة، ما كرهناش.. هادي حاجة كنتمناو نقضيو على البطالة في بلادنا، لكن آ السيد الوزير هاد الإشكالية اللي طرحت أنا، هي من واحد الجانب اللي كنعتبر أنه ما كيتطلبش مبالغ مالية باش نعالجو المشكل وبالتالي انعكاسه. كي بغيتو يكون زمني. ونتمنى أنكم تعقبوا عليا السيد الوزير وتلتزموا معانا زمنيا وقتاش هاد الإشكالية غادية تحل، بما انها ما عندهاش ثقل على ميزانية البلاد إذن كتبقى مسألة ديال اجتهاد وديال أننا ندورو بواحد الوتيرة كبيرة كيف اللي كيطمح ليها المجتمع المدني واللي كيطمح لها الشعب واللي كيطمح ليها صاحب الجلالة ونمشيو بواحد السرعة كبيرة في إنجاز مثل هاد الأشياء اللي ما عندهاش ثقل على ميزانية البلاد. والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

إذن لكم الكلمة السيد الوزير من أجل الرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس، أنا متفق مع السيد المستشار أن كتلة الأجور وصلت لواحد الحد ما بقاتش ميزانية الدولة ولا ميزانيات الجماعات المحلية قادرة عليها؛ متفق معاه على شيء ثاني، أن الجماعات المحلية ولا الدولة شغلها ماشي هو تحارب البطالة بتوظيف هاد الفئة من المواطنين، أنا ذكرت بهاد، هادشي اللي أنا قلت كان في التسعينات ولكن دابا الآن خاصنا نكونو مقتنعين كلنا أن هاد الشي اللي كنا عملناه بطبيعة الحال بواحد النية أننا نساعدو مواطنين كانوا محتاجين إلى العمل، هاد الشي أصبح اليوم كيمثل واحد الثقل على مجهود الميزانيات وكيقلص من المجهودات الاستثمارية لا للدولة وللجماعات المحلية. الآن هاد الانتشار ديال الموظفين بين الجماعات المحلية ماشي ساهل لأن كما كتعرفوا، كل جماعة محلية عندها مواردها وملي كتعطيها موظف خاصها تخلصو من مواردها، ماشي بحال الدولة مثلا هذا موظف غادي يمشي من وزارة التعليم إلى وزارة العدل أو وزارة أخرى، الحكومة عندها بند واحد للتكاليف ولتكاليف الأجور. هنا فين جات الصعوبة لأنه خاصنا تكون مواكبة مع ذلك تفكير في دعم الموارد للجماعات المحلية. ثانيا: خاص إلى كانت هناك إعادة انتشار وكان هناك انتشار إيجابي، لابد ما يكون مصاحب بتكوين وإعادة تكوين، حتى الجماعة إذا عملت واحد الجهد مالي وتتحمل تكاليف الأجور خاص هاد كتلة الأجور تيكون بمقابلها خدمات أساسية للمواطنين عبر موظف جاء بتكوين لائق ولائق للجماعة في إطار عملها اليومي. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، باسم المجلس سأتقدم إليكم بالشكر على مساهمتم القيمة في هذه الجلسة.. السؤال طلب شفه تأجيل، هناك تأجيل في السؤال، توصلت بطلب تأجيل السؤال... إذن كنت قد توصلت بطلب تأجيل في تأجيل حول هذا السؤال ولكن تمسك به صاحبه. فلكم الكلمة في طرحه، إذن طلبتم تأجيل السؤال.

وننتقل إلى الأسئلة الموالية الموجهة إلى السيد وزير التجهيز والنقل وعددها 3 أسئلة. السؤال الأول موجه إليكم حول استغلال المقالع للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، زبيدة بوعياد، عبد الجبار بوملحة، أبو بكر عبيد، حسن قلسمي، فليتفضل الأستاذ بوملحة لشرح السؤال.

المستشار السيد عبد الجبار بوملحة:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء، أختي و إخواني المستشارين.

في إطار تشجيع السكن الاجتماعي لا يسعنا إلا أن نسجل بارتياح المقاربة الحكومية الجديدة في هذا المجال من خلال ولوج القروض لفئة محدودة الدخل وإحداث صناديق الضمان وكذا رسوم على مبيعات

الاسمنت وذلك في أفق رفع وتيرة الإنتاج لتبلغ 100 ألف سكن سنويا. إلا أن الاستغلال البشع لمقالع الرمال يهدد الطبيعة ويخل بالتوازن البيئي، ويفتح مجالا للوسطاء الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع أثمان بيعها بعيدا عن أي مراقبة لتنظيم وبيع هذه المادة.

لهذا نسائلكم السيد الوزير عن المقاييس والمعايير المتبعة في منح رخص استغلال المقالع بصفة عامة؟ وما هي الإجراءات التي تقومون بها لتقنين هذا القطاع استغلالا وتسويقا؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد وزير التجهيز والنقل للإجابة على السؤال فليتفضل مشكورا.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

فبالنسبة للشطر الأول من هذا السؤال حول المقاييس والمعايير المتبعة في منح رخص استغلال المقالع، أريد أن نؤكد أن هذا الاستغلال يخضع لمقتضيات ظهير 5 ماي 1914 المتعلق باستغلال المقالع ولمقتضيات الدورية الوزارية المشتركة بين كل من وزارة الداخلية والفلاحة. والتجهيز رقم: 87 الموقعة بتاريخ يونيو 1994 حول فتح واستغلال ومراقبة المقالع والتي تم بموجبها إحداث لجنة إقليمية تحت رئاسة السادة الولاة والعمال عهد إليها الإشراف على عملية استغلال المقالع. بما فيها فتح المقالع وتتبعها، وتطبق المقتضيات سالفة الذكر على جميع المقالع كيفما كانت نوعية العقار التي يأتي عليها هذا المقلع.

وفي جميع الحالات لايمكن مباشرة عملية استغلال أي مقلع إلا بعد الحصول على الموافقة من اللجنة الإقليمية المذكورة. والتي تضم ممثلين عن الوزارات والهيئات المعنية بهذا القطاع بما فيها التجهيز والفلاحة والبيئة والطاقة والمعادن في حالة مقالع جوفية أو الصيد البحري فيما يتعلق بجرف الرمال من قعر البحار، وذلك تحت إشراف السلطات المحلية المعنية بحيث يتمثل دور وزارة التجهيز والنقل في تبليغ قرار هذه اللجنة الاقليمية المتعلقة بالترخيص في شكل وصل ترخيص في حالة الموافقة و هاد الوصل تيكون مزفق بكناش التحملات الذي يحدد الشروط العامة الاستغلال هذا المقلع والالتزامات لصاحب المشروع، كذلك فيما يخص مقالع الرمال الشاطئية المتواجدة فوق الملك العام للدولة أو ملك العام البحري، أريد كذلك أن أؤكد أو اذكر أنه منذ سنة 1986 اتفقت الوزارة مع الوزارات الأخرى على اقرار المنع الشامل لعملية فتح أو استخراج الرمال من جميع شواطئ المملكة. إذن هاد العملية بملكالعام للدولة ومن شاطئ المملكة الممنوعة منذ 86 لتفادي الآثار السلبية على الوسط البيئي وعلى جميع الشواطئ باستثناء - كاين هناك 2 إستثناءات شاطئ آسفي وهو شاطئ سيدي "دينان" لأنه كيتوفر على كميات كبيرة ويتم تجديدها وهي الملوثة نظرا لقرب الوحدات الكيماوية ديال المكتب الشريف للفوسفاط. والاستثناء الثاني هو شاطئ "هوارة" باقليم طنجة بسبب زحف الرمال على الطريق الرئيسية رقم 2. وإعاقتها حركة السير على هذا الطريق. أما فيما يتعلق بإجراءات تقنين هذا القطاع استغلال ولا تسويقا، فتجدر الاشارة أن هناك مبدأ دفتر التحملات الذي يخضع للقوانين اللي ذكرتها سابقا بما فيها الظهير الشريف ديال 14 و ديال 26 وأنه هناك هاد النصوص تتخول للوزارة صلاحيات لمعاينة المخالفات، ولإصدار غرامات في حق مستخرجي الرمال بطريقة عشوائية. وأريد كذلك أن أذكر أن تم رفع هذه الدعائر إلى: 500 درهم. تلكم السادة المستشارين أهم المقتضيات الخاصة بتقنين و مراقبة المقالع وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الكلمة في إطار التعقيب، السي بوملحة.

المستشار السيد عبد الجبار بوملحة:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات، أ السيد الوزير مع كل أسف كنلاحظو فيما يخص استغلال المقالع هناك واحد الفئة محظوظة اللي كتستافد من هذا الامتياز وهاد الامتياز يتم في غياب أي معيار موضوعي. هادي من جهة، هناك هاد الناس المستفيدين من هاد المقالع، ما كيقدموا الطلبات ديالهم للحصول على رخصة الاستغلال على أساس إصلاح أراضي فلاحية، ومع كل أسف الحقيقة هو ما عندو حتى شي علاقة مع هاد الإصلاح هذا، والهدف ديالهم هو استغلال هاد الرمال واستغلال الشواطئ، واللي كنلاحظو، كاين واحد الاستغلال عشوائي كيضر بالبيئة وبالتوازن الطبيعي لسواحلنا، وهو ما ينذر بعدة عواقب واختلالات على مستقبل تلك السواحل، وذلك المجال الطبيعي المهم الذي سيكون له دور مهم في إنعاش وتطوير قطاع السياحة. واللي مؤسف له هو ظاهرة الاستغلال البشع وغير

المنظم ديال هاد القطاع هذا، استفحل رغم مختلف التنبيهات والنداءات بوقوف هاد الاستنزاف.

والآن اللي كنلاحظو هو الناس كتجي كتستغل هاد الشواطئ، وبعد كيميشوا كيبقى داك الشي في حالة مزرية، ما كتستافد منو لا سياحة هادوك les plages اللي كيستغلوا ما كيستافدوا منو لا جماعات لا trésorerie générale ما كيخلصوا حتى شي حاجة دوك الناس. دوك المستفيدين، كيجيوا كيستغلوا بصفة عشوائية هادوك les carrières de sable وكايمشيوا كيخليوا هاديك الحالة.. وهاد الشي كنعيشوه في المنطقة ديال الجديدة في المنطقة ديال الوليدية كنشوفوا الناس كيفاش كتتعامل مع هاد les carrières de sable لهذا كنطلبوا باش هاد الشي يتوقف مايبقاش هاد الشي مستمر في هاد الحال، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير النقل والتجهيز:

في إطار الرد على التعقيب بغيت فقط نفسر للسيد المستشار المحترم، بعض النقط الأساسية الأولى هي كنقولو بعض الناس المحظوظين اللي تيتمتعوا بهاد الامتيازات لفتح مقالع، الجواب على هاد النقطة هو أولا على أنه أي واحد يريد أن يفتح مقلع فهو حر لذلك. يعني عملية فتح مقالع واستغلال مقالع ما هياش واحد العملية محصورة ببعض الرخص تعطى للبعض ولا تعطى للآخرين. لا. عملية فتح مقالع تخضع أولا لوجود الأرض النقطة الأولى تيكون واحد المقاول خاص بغا يفتح مقلع كيخص تكون عندو أرض. أرض خاصة تيملكها أو تيكريها. إذن النقطة الأولى، مين كتكون عندو الأرض ديالو تيقدم طلب للولاية. كاين واحد الدورية اللي تكلمت عليها، اللي صدرت في 94 كتعطى جميع التفاصيل ديال المقتضيات اللي خاص يحترمها، إلى تيحترم هاديك التفاصيل والمقتضيات كيوقع كناش التحملات.

كاين واحد اللجنة إقليمية كيترأسها الوالي أو العامل تيحضرها المدير الإقليمي ديال التجهيز هو اللي كيقوم بسكرتارية هذه اللجنة، والتالي تعطى الموافقة في حالة ما ليس هناك أي ضرر بالنسبة للبيئة أو أثر سلبي لهذا المقلع، إذن غير هاد العملية مفتوحة للجميع أين نرى صعوبات خاصة مثلا باستغلال ملك الدولة؟ هذا هو اللي خطير استغلال ملك الدولة اللي كيتعلق مثلا بالشواطئ وباستغلال كثبان الشواطئ، ففي هذه الحالة هادي تذكرت أنه منذ 86 تم منع فتح مقالع بالشواطئ بجوج ديال الاستثناءات اللي ذكرتها، آسفي وهوارة قرب مدينة طنجة هادو هو ما جوج الاستثناءات اللي عندها تبريرات اللي فسرتها. الأولى حيث الشاطئ كثير وملوث يعني ماكاينش واحد الأثر على البيئة، والثاني استغلال ديال "هوارة" استغلال الرمال كيحفظ الطريق من ولوج الرمال على الطريق وعرقلة حركة المرور. يعني اذن ما كاينش شي بلايص أخرى - في علمنا - اللي فيها مقالع شاطئية إلى كانت عند السيد المستشار المحترم مقالع شاطئية موجودة عارفها كنطلب منوا أنه بلغها لي باش نبعثو تحقيقات باش نشوفو هاد الشي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ننتقل إلى السؤال الثاني موجه لكم أيضا ويتعلق الأمر بحالة الطرق ببلادنا للمستشارين المحترمين السادة: سعيد التدلاوي، عادل المعطي، ميلود ناصر محمد السلامي، محمد هلال، عبد السلام لودي، محمد العقلوي، محمد طريبش. الكلمة للأستاذ محمد طريبش لبسط السؤال فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد طريبش:

.. الطرق دون الرعاية والإصلاح ينتج عن ذلك إيذاء حياة المواطنين من عاهات ووفاة تبقى وصمة عار في حياة المواطنين. وفي هذا الإطار نسأل السيد الوزير عن برنامج وزارتكم لإصلاح الطرق المتلاشية ببلادنا حفاظا على أرواح المواطنين وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال فليتفضل.

السيد وزير النقل والتجهيز:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السادة المستشارين المحترمين،

فجوابا على هذا السؤال، يشرفني أن أتقدم إليكم بأهم المحاور الخاصة بسياسة الطرق، أؤكد أنه سياسة لا الصيانة ولا توسيع الشبكة الطرقية، تعتبر محور من أهم محاور سياسة هذه الوزارة. ففي هذا المجال المحور الأول و الأهم يتعلق بصيانة الطريق، أي القيام بعملية إعادة بناء القارعة وتكسيتها و توسيعها حتى تتلاءم مع حركة المرور، ففي هذا المجال تقوم الوزارة سنويا ببناء أو بصيانة تقريبا 1700 كيلومتر سنويا وهذه الطريقة في العمل وهذه القيمة التي تقوم بها سنويا على شبكة تصل إلى 32000 كيلومتر من الشبكة

المبنية والمعبدة مكنت من أن يتم التقدم من نسبة الطرق اللتي تعتبر حسب التقييم الذي يتم كل سنتين في نسبة الطرق اللي هي في حالة جيدة أو حسنة اللي كانت في سنة 89 فقط 54٪، هذه نسبة الطرق اللي هي القارعة ديالها حسنة أو مقبولة وصلت إلى 65٪ في سنة 2002 إذن كاين تحسن، إذن هاد السياسة ديال 1700 كيلومتر سنويا فهي سياسة ناجحة في تحسين حالة الطرق.

كذلك في مجال توسيع الشبكة هناك برنامج مهم، وهو البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية هاد البرنامج سيمكننا من الرفع من وتيرة الإنجازات طبقا لالتزامات الحكومة وغادي نمر من 1000 كيلومتر سنويا من طرق جديدة إلى 1500 كيلومتر سنويا انطلاقا من سنة 2005 وهذا البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية سيمكننا من إيصال نسبة الساكنة القروية، التي تمتع بطريق أو بمسلك مهيأ تقريبا 50٪ حاليا إلى 80٪ بعد نهاية البرنامج في سنة 2015.

أما فيما يتعلق بالإجراءات الأخرى الخاصة بالسلامة الطرقية أعطي بعض الأرقام التي تقوم بها هذه الوزارة في ما يتعلق بوضع 20000 علامة تشوير للسلامة الطرقية أو العلامات العمومية، كذلك تقوم بوضع حوالي 25 كيلومتر من الحواجز الوقائية سنويا و3000 كيلومتر من التشوير الأفقي تلكم السادة المستشارين أهم العمليات الخاصة بتدبير الشبكة الطرقية، لم أتكلم بالطبع على شبكة الطرق السيارة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، هل هناك من تعقيب، تفضل، تفضل أ أستاذ.

المستشار السيد محمد طريبش:

السيد الوزير، كنشكروك على هاد التوضيحات فيما يتعلق بالصيانة والتدابير التي تتخذها وزارتكم الموقرة هي حقيقة أنه وقع واحد النوع من الإصلاح، واحد النوع من التغيير، واحد النوع من التوسيع فيما يتعلق بالطرق المغربية، ولاسيما تم فقط الاهتمام الكبير بالطرق الرئيسية وبالطرق السيارة، فالطرق السيارة كنعتبروها حقيقة من النموذج الأول والإصلاحات مستمرة بها، والطرق الرئيسية أيضا عندها اهتمام كبير، ولكن هناك نسيان وإهمال لبعض الطرق في بعض المناطق، والى بغيتي نذكرك السيد الوزير كاين هناك الطرق الرابطة مابين فاس وتازة أي يعني كلها حفر وخاصة في مقطع سيدي عبد الجليل لمدة ثلاث سنوات، وهناك واحد المقاطع خطيرة على الاستعمال. ثم هناك الطريق الرابطة بين شفشاون وسوق الأربعاء مرورا بمدينة وزان. ثم طريق الوحدة التي تربط شمال المغرب أي بين مدينة وجدة ومدينة طنجة فظروفها صعبة وتحتاج إلى صيانة أقوى. وهناك أيضا سؤال موجه للسيد الوزير، فين وصل هذاك البرنامج الجديد لهذه السنة حول برنامج الإصلاح الطرقي بمنطقة الشمال وخاصة في مدينة شفشاون؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير من أجل الرد على التعقيب. تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس، هو أولا تتذكر أن الأسلوب اللي جابها السيد المستشار غير سهلة للنقاش وللعمل من أجل الرفع من مستوى شبكة الطرق، تتطرحو واحد السؤال عام تيهم الوطن، وتتعملو في التعقيب بعض الأسئلة الجزئية على بعض الطرقات، مثل هذه الطرقات تيمكن للسيد المستشار يقدم لي رسالة في هذا المجال، وغادي نجاوبو بالتدقيق فيها.

بغيت فقط نذكرك أن فيما يتعلق بالطريق ديال فاس وتازة هناك عملية ستنطلق في القريب العاجل إعادة إصلاح الطريق الوطنية رقم 6 كذلك الطريق الآخر اللي جا في سؤال المستشار الخاص بوزان كذلك موجود في برامجنا وستنطلق الأشغال في البرامج المقبلة. أما فيما يتعلق بشفشاون بغيت فقط نذكر أنه ستكون لي مناسبة في القريب العاجل أن أذهب إلى مدينة تطوان لعقد اجتماع مع جميع رؤساء جماعات الجهة طنجة، الشاون والعرايش في مدينة تطوان وغتكون لينا مناسبة في إعطاء المزيد من المعلومات في هذا المجال.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث والأخير موجه للسيد وزير التجهيز والنقل، حول الإجراءات المتخذة لحماية سائقي الشاحنات من اعتداءات شبكات الهجرة السرية وتجنب التأثير السلبي لبعض مواد القانون المتعلق بالهجرة السرية، للمستشار المحترم السيد عبد السلام بلقشور فليتفضل الأستاذ بلقشور لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا للسيد الرئيس،

السيدين الوزيرين،

إخواني المستشارين،

مرة أخرى سنطرح سؤالنا أمام الكراسي شبه الفارغة في هذه المؤسسة الموقرة، نتمنى منكم السيد الرئيس،

وأنتم معروفون بحزمكم في عملكم أن تدفعوا بمسلسل حضور السادة المستشارين إلى الأمام، مقتضيات القانون الداخلي واضحة: اللي ما حضرش ديروا له الاقتطاعات، غادي تلقى الجلسة عامرة إن شاء الله نكونو واضحين في هذه المسألة، لأن هاد الشي أصبح لا يشرف بتاتا، ماذا يعني؟ استسمح لان هذا خارج عن السؤال ولكن بما أنه ما كاينش بت مباشر. لابد ما تكون شويا ديال المصارحة بعضنا البعض خصوصا انتم كتمثلوا المكتب. وأنا كنمتلو الفئة الغيورة ذات الضمير الحي على هذه المؤسسة أنا كنعبر هاد الناس الحاضرين راه مناضلين كبار جميع الفئات والأحزاب السياسية و كنشكرهم كثير لأنه باش يبقاوا صابرين حتى لهاد الوقت ماشي ساهل، ونفس الوجوه اللي كنشوفوها كل أسبوع هي اللي كتعاود تحضر. الناس اللي كنشوفوهم مرة في السنة، هاذا شي مؤسف جدا جدا.

كاين قانون داخلي، أنا تتلومكم أنتوما.. أنا أطلب جوابا، أنا ألح على هذه المسألة..

السيد رئيس الجلسة:

الجلسة فيها الرأي العام، فيها الصحافة.. ما يمكنشي يتصنتو من جانب واحد. خص لا بد يتصنتوا للجانب الآخر، لأنه في العلم كله، جلسة الأسئلة ماشي بالضرورة تتبزز باش يسمعوا لك الجواب والبعد الجغرافي.. ليس المكان هنا مكان مناقشة تغيب المستشارين أو شيء من هذا القبيل. نحن في آخر الجلسة،ما يمكنش تبزز على واحد آخر يحضر معك في السؤال..

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

السيد الرئيس، اللجان يحضروا لهم ثلاث دياب الناس، وتنقولو صوتنا بالإجماع..

أنا ما عندي ما ندير بهذا السؤال أصلا، أسحبه. حتى أنا ما بغيتش هذا السؤال. أستسمح السيد الوزير. أنا تهمني الغيرة على المؤسسة وعلى العمل البرلماني بصفة عامة، أما السؤال لا يهمني.

السيد الرئيس الجلسة:

المهم، أظن بأنه المستشار المحترم تخلى عن السؤال، وننتقل إلى السؤال الموالي، السؤال الموالي موجه إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي حول ضرورة تنمية قطاع السياحة ببلادنا للمستشارين المحترمين السيدين: بنجيد الأمين، العربي بوراس. قبل أن أعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين، أشكر باسم المجلس السيد وزير التجهيز على مواظبته وعلى مساهمته الفعالة والدائمة في هذا المجلس الموقر، وباسم المجلس أشكركم السيد الوزير وأعطي الكلمة لأحد المستشارين المحترمين، السي بنجيد الأمين، فليتفضل لبسط السؤال مشكورا، ونتأسف عن الغياب ونتأسف عن عدم التغطية، ونتأسف عن كل هذا، ولكن الرئاسة فاقد الشيء لا يعطيه، يتعلق الأمر بتنظيم عمل المجلس وإذن الكلمة للسيد بنجيد الأمين لبسط سؤاله المتعلق بضرورة تنمية قطاع السياحة ببلادنا، فليتفضل لبسط السؤال.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

شكرا سيدي الرئيس، أشكركم السيد الوزير على حضوره، ولكن نظرا لأهمية السؤال، كنتمنى تأجيله نظرا لعدم البت، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن يؤجل السؤال كما سيؤجل السؤال الذي قبله، وسيطبق في شأنهما القانون الداخلي للمجلس، لهذا نكون قد أنهينا برنامجنا اليوم، ورفعت الجلسة.

رئيس مجلس المستشارين

مصطفى عكاشة